

أزمة السلام المجتمعي في الشرق الأوسط

وانعكاساتها على الأمن الفكري

في الوطن العربي

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

إعداد

الدكتورة : أميرة الراشد الغامدي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : إطار الدراسة	٢-٨
١-١) المقدمة	٢
١-٢) مدخل الدراسة	٣
١-٣) أهمية الدراسة	٦
١-٤) منهج الدراسة	٦
المبحث الثاني : مظاهر أزمة السلام المجتمعي في الشرق الأوسط	٩-٢٣
و انعكاساتها على الأمن الفكري العربي	
٢-١) الاختلال الديني للمجتمعات الإسلامية	٩
٢-٢) غياب الأمن الشخصي والمجتمعي والقومي	١٢
٢-٣) إشكالية الإسلام السياسي المعاصر	١٣
٢-٤) إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج	١٧
٢-٥) إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج	١٨
٢-٦) تحديات الأمن البيئي	١٩
٢-٧) أزمة الهوية الثقافية الإسلامية المعاصرة	٢٠
٢-٨) تدني كفاءة نظم التربية والتعليم	٢١
المبحث الثالث : مقومات مواجهة أزمة السلام المجتمعي لتحسين آفاق	٢٤-٣٥
مستقبل الأمن الفكري	

٢٤	١-٣) المقوم الإيماني والأيدولوجي
٢٧	٢-٣) بناء الشخصية السوية
٢٨	٣-٣) المقوم التربوي
٣٠	٤-٣) المقوم الحضاري
٣١	٥-٣) مقوم العدل الاجتماعي
٣٣	٦-٣) إقامة مجتمع المعرفة
٤٠-٣٦	المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
٣٦	١-٤) استنتاجات الدراسة ذات المغزى السياسي والأمني
٣٨	٢-٤) توصيات الدراسة

المبحث الأول

إطار الدراسة

١-١) مقدمة

يشهد العالم المعاصر اليوم مرحلة جديدة تتسم بتغيرات عميقة ، تطال المجتمعات والأفراد على السواء ، ويعتبر الشباب العربي أكثر فئات المجتمع تأثراً بتلك التغيرات سيما تلك المؤثرة بالسلام المجتمعي في المنطقة العربية ، ، عدا التدايعات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية والاقتصادية المتعلقة بالحدثة والعولمة وثورة المعرفة والتكنولوجيا التي اقتحمت عالمه دون حماية لتراثه الثقافي وتنشئة الاجتماعية وولائه وانتمائه القومي .

كما تعرض العالم العربي سيما المجتمع السعودي ، لحملات مكثفة من الاتهامات المتعلقة بالإرهاب ، فوقع الشباب فريسة للشك ، والإدانة أحياناً ، جراء غياب حقوقه الإنسانية لتصحيح الصورة النمطية السائدة عنه ، فضلاً عن مصادر حرياته الأساسية وسلامته الشخصية التي تُكون أبعاد ما يمكن أن نُعرفه بالسلام المجتمعي والأمن الإنساني ،

الذي يكرس في مجملته حالة من الهدوء والاطمئنان الذاتي للفرد والسلام الأسري ، وفي ذات الوقت نتاج وسبب للسلام والأمن المجتمعي والدولي .

ولما كان الوعي الحضاري للأمم والشعوب يتجسد من خلال تمسكها بمنظومتها الثقافية والفكرية والأعراف والثوابت المجتمعية ، برز مفهوم الأمن الفكري مؤخرًا كنتاج لمجموعة التحولات التي أعقبت الحرب الباردة ، والحاجة إلى توسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد التي لم تعد قصرًا على التهديد العسكري الخارجي وإنما تجاوزته للتهديد الفكري غير المرئي الذي يفوق ويسبق في أهميته الأمن الحسي للأفراد والجماعات .

ويعد التحول في مفهوم الأمن واتساع منظوره ، ليصبح كل لا يتجزأ من الأمن والسلام المجتمعي ، نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي ، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية ، فمن جانب لم يعد الفعل أو التأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدول القومية أو المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية أو تلك غير الحكومية ، إذ أصبح هناك فاعلين ومؤثرين دوليين من غير الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات الدولية ، يتمثل في الانقسامات الفكرية والطائفية والعرقية ، والتشظي الاجتماعي تحت مسميات الراديكالية والحادثة والعلمانية وغيرها من الفئات والطوائف المؤثرة في الأفراد والجماعات بحسب أفكارهم المنحرفة ، وأجنداتهم الخاصة .

ولما كان السلام المجتمعي ، يعني غياب العنف وإحلال الهدوء والاستقرار، فأن تحقيقه يستلزم احترام للعقد الاجتماعي الذي يقيم التوازن بين أطراف المجتمع المختلفين سواء في انتمائهم الديني أو المذهبي أو الاجتماعي أو الوظيفي أو السياسي .

وفي قراءة سريعة للأحداث الشرق الأوسطية في العام ٢٠٠٩م ، في ظل سيادة سياسة العنف وغياب الحوار ، وانهيار القيم الأخلاقية والموازين الدولية ، أستقبل العالم بداية العام الجديد بحرب إسرائيلية دامية على الشعب الفلسطيني

الأعزل ، وتفجيرات في لبنان والعراق والعديد من الدول ، فضلا عن الانيارات الاقتصادية والمالية ، وأختتم العام السابق بتفجيرات في العراق و باكستان و مومباي الهندية .

وإزاء هذا الوضع الأمني المتفالم وانشغال الحكومات الإسلامية والعربية به ، يواجه الفكر الإسلامي في وقتنا الراهن تحديات صعبة ومشكلات حقيقية ، منها ما يتعلق بقضايا داخلية تتعلق بإشكالية تجديد الذهنية العربية والإسلامية و الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتحقيق السلام المجتمعي ، وأخرى خارجية تتعلق بحملات التغريب والتفكيك المتصلة بالعولمة والحراك السياسي والكيان الصهيوني وما تبعها من تدخلات سياسية وعسكرية سافرة في الشأن العربي والإسلامي ، للحد من انطلاقة الأمة في بناء نهضتها وقوتها من جديد ، الأمر الذي حتم علينا ضرورة التفكير فيها ، ومناقشتها ، بغية تحرير هذه المفاهيم من السياقات والمقاصد الاستعمارية والتغريبية ، للولوج إلى عالم المعرفة ، عبر بناء قاعدة فكرية إسلامية تقدمية آمنة ، تتيح للفرد ترتيب علاقته مع الآخر ضمن شروط العيش المشترك والإقرار بحق الغير في الاختلاف ، واحترام مبدأ التنوع ، مع تأصيل مبدأ التسامح والمساواة و القيم الإنسانية في التراث العربي والإسلامي ، وكذلك لتسييج وحماية فكر المسلم المعاصر ووقايته من مخاطر القضاء والحو والإذابة ، و المغايرة الثقافية والحضارية والمذهبية للوجود الإسلامي .

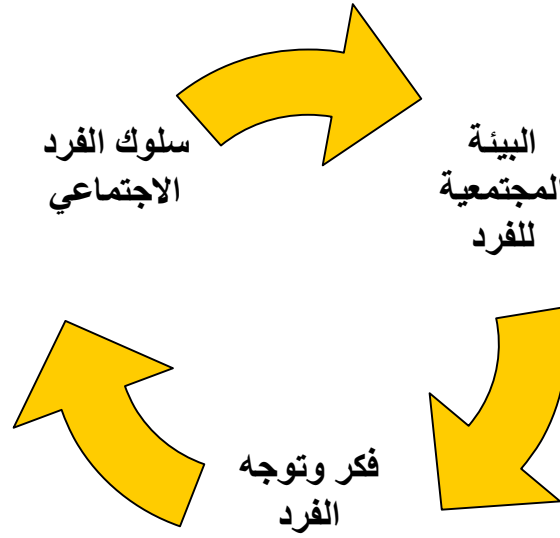
١-٢) مدخل الدراسة

اثبت علم الاجتماع السياسي وجود علاقة طردية مباشرة بين فكر الإنسان وسلوكياته ، وبين فكره وسلوكياته والمحيط المجتمعي الذي يعيش فيه ، وما يحويه من مؤثرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية وخلافه ، حيث أن سلوك الفرد غالبا ما يتأثر بعقليته التي محورها فكره ، والآخر يتأثر بالبيئة المجتمعية المحيطة ، ومن ثم فأن فكر الفرد هو حركة النفس نحو المبادئ والفعل ، بدءا من استجابتها الذاتية والمعنوية لاحتياجاتها ومطالبها ، ومرورا بعملية البحث عن الفعل ، لتحقيق الاحتياج أو المطلب ، وانتهاء إلى تحقيقه بتدبر ذهني وتأمل فكري ، وهي بذلك عملية مستمرة محكومة ومتساوقة بمجموعة المؤثرات المجتمعية التي توجه السلوك الفعلي للفرد وليس العكس ، والتي لا تخرج

عن كونها مجموعة إسقاطات لمؤثرات نفسية وفكرية سلبية واجهت حياة الفرد في فترة ما توجه سلوكه بطريقة ما لتحقيق بعض الرضا أو التوازن النفسي ، أو مجموعة احتياجات و استجابات نفسية "استقطابات" لمجموعة مؤثرات خارجية قد تكون أصيلة أو غير أصيلة ، يجد الفرد في تحقيقها بعض العزاء أو السلام النفسي ، ويوضح الشكلي التالي منظومة العلاقات ما بين المحيط المجتمعي للفرد ، وفكر وتوجه الفرد ، وسلوكه الاجتماعي .

شكل رقم (١)

يوضح العلاقة التفاعلية التبادلية ما بين البيئة المجتمعية المحيطة وفكر وسلوك الفرد



السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل يمكن أن تتحقق سلامة الفكر والمنهج والسلوك لأفراد مجتمع ما في ظل غياب السلام المجتمعي الذي يكفل الهدوء الاطمئنان والسلام الذاتي والأسري لهؤلاء الأفراد ؟ .

فمن المؤكد ، أن أزمة السلام المجتمعي في الشرق الأوسط قد أحدثت إشكاليات كبرى وشاملة في فكر المسلم المعاصر ، و لم يعد الانقسام حولها انقساماً جزئياً وفرعياً ، بل أصبح انقسام يهدد هوية وبقاء وحضارة الأمة نفسها ، وتؤكد المعطيات المتوافرة أن جزءاً من تحديات الأمن الفكري يعد داخلياً ، بيد إنه ناتج عن التراكم والتعاقب لبعض المشكلات المجتمعية في الذهنية المسلمة جراء التصدع الثقافي الذي اتخذ سمة الازدواج بين ثقافة العصر وثقافة الأصل ،

والازدواج بين الحداثة والأصالة وبين الماضي والحاضر وبين القومي والعالمي ، فضلا عن عجز التحكم في الواقع المعاصر ومقتضياته عبر التواصل البناء مع الفكر الإسلامي بالتميز بين ما يمكن البناء عليه وبين ما يرتبط بشروط تاريخية .

كما أن هناك جزءا آخر من التحديات ، تعزى لطبيعة العصر ، كونها تمخضت عن التطورات العالمية في كافة ميادين المعرفة خاصة ما يتعلق بثورة العلوم والتكنولوجيا وهي الميادين التي تخلقت الأمة العربية والإسلامية فيها بصورة مؤثرة على البناء الحضاري والفكري ، وبالتالي كانت العلاقة معها علاقة استقطاب وانجذاب ، تتسم بالتماهي والاستلاب الثقافي للثقافة الأقوى والتسليم بها ، ليس بسبب التفوق ألقيمي والأخلاقي والإنساني وإنما بسبب السيطرة المادية (الاقتصادية والعسكرية والسياسية) ثم تأتي قدرة هذه الثقافة المعاصرة على الإبداع والتجدد .

وإيماننا منا بأهمية صون وحماية الفكر الإسلامي ، لتعزيز هوية وحضارة الأمة من الهجمات الفكرية وحالة الاستلاب الثقافي والتفكك الاجتماعي ، وتداعياتها الآنية والمستقبلية وما تحمله من إسقاطات ، يتجرعها الفرد انحرفا ، سيما في عصر المعرفة ، الذي تحول الصراع فيها إلى صراعا في الأفكار لا القوى، هدفت الدراسة الحالية ، طرح إطار لتحليل أزمة السلام المجتمعي في الوطن العربي ، عبر المحورين التاليين :

١. تعرف أبرز مظاهر وأبعاد أزمة السلام المجتمعي في الشرق الأوسط ، وإشكالات العمل الإسلامي في عصر المعرفة ، مع تحليل العوامل والسياقات الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدولية الممانعة والدافعة باتجاه معاكس لمسارها الحضاري .

٢. تعرف مقومات مواجهة أزمة السلام المجتمعي في الوطن العربي ، لتحسين آفاق ومستقبل الأمن الفكري ، لتخطي مرحلة العجز الفكري والحضاري التي يعيشها المسلم المعاصر.

وسيركز البحث على الفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وهي المرحلة التي شهدت الكثير من الهجمات المتكررة ، للطعن في المشروع الإسلامي ، بغرض تشويش أذهان المسلمين ، وتعطيل طاقاتهم ، لإبقائهم في حالة دفاع مستمرة ، مما يحول دون تقدمهم ونمائهم مرة أخرى .

١ - ٣) أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية ، في سياق رؤية ، واعية تعيش ذات الهموم وذات الهواجس والتطلعات التي ترنو إليها نفس الباحثة ، وتسعى إلى تجسيدها في واقع العقل المسلم الفكري والتنظيري ، قصد تحقيق السلام المجتمعي وسمات التجديد والمعاصرة الفعالة لكياننا الحضاري والثقافي انطلاقاً من :

١. الحاجة الملحة لتحليل مظاهر أزمة السلام المجتمعي في الوطن العربي ذات العلاقة بأمن وسلامة فكر

وثقافة المسلم المعاصر ، على ضوء التحديات والضغوط التي تواجه الفكر الإسلامي ، بقصد صياغة

الحلول التي تجسد التفاعل الإيجابي مع الواقع الراهن و مشكلاته المعاصرة ، ضمن منهج علمي متواضع

لتحقيق المعاصرة الحقيقية المتساوقة مع فكرية المرجعية الدينية ، ونماذجها ووجودها .

٢. يؤمل أن تستشرف الدراسة الحالية الآفاق المستقبلية لأزمة الأمن الفكري انطلاقاً من مقتضيات الواقع

وتحديات المستقبل ، كون الإنجازات والأطروحات العلمية في مجال الأمن الفكري - عموماً - في

حاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية التحليلية والنقدية المتعمقة ، لتلمس ما ورائيات الظواهر المجتمعية

والقوانين المتحركة فيها ، التي تواجه عقيدة وفكر المسلم المعاصر ، بما يعينه على التمسك بعقيدته

والاندماج الآمن في عصره وواقعه المتغير دون انفصام فكري أو وجودي .

١ - ٤) منطق البحث العلمي ومصادر البيانات

لمنطق البحث العلمي غاية محددة في التعامل الموضوعي مع واقع وحوامل بعض الظواهر الإنسانية ، عبر إخضاع

قضايها وارتباطاتها إلى قابلية التحقق من خلال التحليل المنطقي الذي يأخذ بعين الاعتبار تحولاتها وتطوراتها عبر

الاستقراء " **Induction** " القائم على الاستدلال المنطقي " **Deductive Knowledge** " وما يوفره من دلالات منطقية ، تعين على المعرفة ألحقه الصحيحة للظاهرة قيد الدراسة ، وتعطي في نفس الوقت القدرة على صوغ أحكام واستتبعات استقرائية منطقية مقبولة نسبيا ، بعيدة عن الخطأ قدر الإمكان كما أكد نصري ، و ضمن حدود بوتقنتنا المعرفية ، والتجرد التام عن الحس العام غير المنضبط (نصري ، ٢٠٠٤ ، ٩-٢٠) .

وتعكس نظرية المعرفة " **Philosophy Of Knowledge** " وارتباطاتها المنطقية التي اعتمدها الباحثة ، منهجا بحثيا لفحص طرق المراقبة النسقية التي يجب أن تخضع لها الأفكار الجادة التي تستعرضها الدراسة الحالية ، بغرض كشف جوانب وأبعاد أزمة السلام المجتمعي في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الفكري ، لسبر غور هذه الأزمة على نحو يحقق المعالجات المثلى .

وعلى الرغم من أن الصحة المنطقية تعد غير كافية وحدها في القوانين الطبيعية كالعلوم الفيزيائية والكيميائية وفقا لتقرير الإمبريقيون التجريبيون الذين يتبنون " العلم التجريبي والنتائج المخبرية " لإخضاع قضاياهم العلمية إلى قابلية التحقق أو إلى قابلية التنفيذ ، إلا أن وظيفة المنطق ومناهج البحث العلمي " والأبستمولوجيا " ككل ، تعمل في العلوم الإنسانية على ترشيد المفاهيم والإحكام المبنية عليها و وفقا لبراهين وحقائق واقعية ، وقدرة على التحليل وعدم الخلط ما بين الاحتمالية والإمكان (كانط وهيوم في كارل بوبر : ٢٠٠٦ : ص ٦٣ - ٨٢) ، ولتوظيف منهجية البحث العلمي ، عمدت الباحثة إلى جمع البيانات والمفاهيم والحقائق المتعلقة بالدراسة ، وفقا للمصادر المعلوماتية التالية :

١ . مراجعة الأدبيات المنشورة وغير المنشورة القديم والحديث منها ، فضلا عن ما توافر للباحثة من تقارير وبحوث دراسات علمية متقدمة للمتخصصين ممن يتمتعون بخبرة في مسألة السلام المجتمعي والأمن القومي إقليميا ودوليا .

٢ . استعراض خارجي كبير للمعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة خلال الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م وحتى العام ٢٠٠٩ م ، استرشدت الباحثة في جمع الحقائق والبيانات والمعلومات منها ، بسلسلة من الأسئلة المعيارية

المتعلقة بفحص وتمحيص أزمة السلام المجتمعي وانعكاساتها على الأمن الفكري ، من خلال ما عرض من كتابات هادفة على الشبكة ألعنكبوتيه لتوجهات الحكومات العربية والإسلامية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، ومراكز ومؤسسات البحث العلمي والمجلات العلمية الهادفة ، وما تضمنته من الأدلة اللازمة و البرامج والاستثمارات المدججة لتأمين المجتمعات العربية من ظواهر الانحراف و الغزو الفكري والأخلاقي ، التي أفرزتها الاتجاهات الفكرية المعادية ، سيما تلك المعنية بالنوع الاجتماعي " الجندر" والأسرة والمجتمع والدولة

المبحث الثاني

مظاهر أزمة السلام المجتمعي في الشرق الأوسط

و انعكاساتها على الأمن الفكري العربي

٢-١) الاختلال الديني للمجتمعات الإسلامية

١. احتضن تاريخ الوطن العربي ولفترات طويلة ، العديد من المدارس الفكرية والمذاهب الإسلامية في معظم أقاليمه ، حيث يعود ذلك أساسا إلى كونه حاضنا للحواضر الإسلامية والأماكن المقدسة لدى جميع المسلمين ، وقد لعبت المدارس الشرعية والحلقات الدينية آنذاك ، دورا هاما في بلورة مناهج للدراسات الدينية المقارنة ، وإحداث التقارب المطلوب بينها ، مما أوجد حالة من الانسجام والتسامح بين أتباع المذاهب المختلفة ، بأهمى صوره وتحليلاته من خلال الوجود الطبيعي للمذاهب الشرعية ، ودون الحاجة إلى التصورات السياسية الغربية التي تنادي بحرية الأديان وتسييسها عبر الدعوات المتكررة للمشاركة السياسية ، عبر تكريس الديمقراطية بمنأى عن الشريعة الإسلامية ، مما أوجد الكثير من الأزمات المجتمعية ذات العلاقة بالمطالب الغربية وتدخلها في الشأن العربي والإسلامي على نحو سافر ، إذ بداهة لا يمكن أن يكون الغرب مع ديمقراطية متوافقة مع التصور العربي ، ولكنه يمكن أن تقف مع شكل من الديمقراطية يتوافق مع التعددية السياسية ولكنها لا تتماثل معها ، وهي محكومة بدرجة ما للمناخ لها ، وعرضه

للاستغلال حتى لا تتقاطع مع مصالح الغرب ، ولتحليل أزمة الاختلال للمجتمعات الإسلامية والعربية ،
وتداعياته على الأمن الشامل وفي القلب منه الأمن الفكري ، سيتم تحليل أبعاد هذه الأزمة على النحو

التالي :

٢-١-١ الصراعات المذهبية والطائفية

لما كان التقارب الديني بين أتباع المذاهب المختلفة ، يعمل على تحقيق تماسك النسيج الاجتماعي العربي ، واندماجه
ووحدة القومية ، فقد أستطاع أعداء الدين والأمة الإسلامية ، بث سموم الفرقة والانقسام والتشطي بين المجتمعات
العربية والإسلامية ، لتحقيق مصالحهم الخاصة ، عبر محاولاته المتكررة ، لإعادة تقسيم المنطقة العربية على أساس
عربي / أثني / طائفي من أجل الهيمنة على ثروات وموارد المنطقة .

وبقراءة نقدية لمسيرة الفكر الديني المتشدد وتطوره ، نجده أستطاع توظيف كافة الإمكانيات المتاحة له في تعزيز
مواقفه على خارطة العالم الإسلامي ، والدفع بأجندته تجاه تأزيم العلاقة مع الاتجاهات المذهبية الأخرى ، لأدلة
مشاريعه الخاصة وفقا لفهم قاصر لنصوص الدين الإسلامي الجزئية ومقاصده الكلية ، وقد نتج عن حالة تلك التعبئة
لإقصاء الآخر المختلف مذهبيا ، إلى الزج بالمجتمعات العربية في صراعات مذهبية وفكرية متشنجة ، كانت بعيدة
كل البعد عنها جراء تفشي ظاهرة التطرف الفكري والديني .

٢-١-٢ قصور المعالجات العربية لأزمة العنف الطائفي والمذهبي

رغم المبادرات الرسمية والشعبية العربية الجادة ، لمراجعة أزمة الاختلال الديني من نواحيها المختلفة ، وما خلفته
على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ، للانفتاح على الآخر ، والتقريب بين المذاهب الدينية ، ونبذ التطرف
والتعصب والانغلاق والعنف الديني ، إلا إنه وحتى اللحظة لم تستطع هذه الأطراف ، تحريك تلك السواكن ، أو
تقديم طرح متقدم ، يؤسس لمعالجات جادة لأزمة العنف الطائفي والمذهبي ، أو يساهم في معالجة الإشكاليات
المتعلقة بهذه القضايا ، لتفكيك هذه الأزمة وأبعادها المختلفة ، ويؤطرها ضمن مشروع قومي ، يتعد بها عن

المهاترات والمزايدات والإسقاطات التاريخية المختلفة ، حيث ما زالت هناك حركات وتنظيمات متشددة ، تصادر هذه المحاولات الناشئة ، وتسعى إلى وئدها في مهدها ، مرجعة القضية إلى مربعها الأول ، المرتكز على الجدليات العقدية والخلافات المذهبية دون مراعاة للمصالح الاجتماعية والوطنية والقومية ، وما تصاعد أحداث العنف الطائفي في العراق وباكستان إلا نموذجاً لحدة التوتر المذهبي ، يحول دون تهيئة الأرضية المناسبة ، للدفع باتجاه الانفتاح على الآخر ، والإقرار بحقه في الوجود والمشاركة والعيش المشترك .

٢-١-٣) جهود الفقه وقصور آليات القياس الفقهي

على مستوى التحليل الأستمولوجي لإشكالية الاختلال الديني في العالم الإسلامي ، فإن جهود الفقه الإسلامي ، وقصور آلية القياس الفقهي الجزئي ، الذي لم يفي بمتطلبات ذلك التطور سيما مع تعاظم التحديات السياسية والاجتماعية المعاصرة ، طال كذلك فكر و فقه المقاصد الذي يدعو إلى التكيف مع الواقع وفهمه والقبول بالاختلاف (مقاصد الشريعة الإسلامية وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة) ، حيث يحيل واقعة إلى وجود مآزق منهجية أو قصور في علم أصول الفقه عن أداء وظيفته ، ودوره في البحث و طلب اليقين لتضييق الخلاف ، حيث أصبح أصل مذهبي ، يبحث في أسباب الاختلاف بين الفقهاء أنفسهم ، وانشغالهم بقضايا ضيقة ومحدودة للغاية ، وطرق استحضار و تركيب أدلة كل فريق منهم ، عجزت بهم عن التواصل مع مجتمعاتهم ، كما أن معاركهم الإيديولوجية ، أبعدتهم كثيراً عن الواقع أو التأثير فيه ، جراء إهمال طرح المسائل الجوهرية التي تهم مصير الأمة ، وفتح آفاق مستقبلها من حيث التأثير في الواقع ومعالجة قضايا الإصلاح والتجديد والوحدة والحضارة على ضوء مقاصد الشريعة .

وخلف هذا الفراغ العقائدي ، عاش المواطن العربي تمزقاً داخلياً ما بين ولائه العميق لقيمه الدينية ومعطيات واقعه المعاصر ، مما أحال الكثير من الجماهير التي أعيها البحث عن حلول لمعاناتها العقائدية والاقتصادية والاجتماعية لعالم السحر أو الغيبات ، لتأييد جماعات فاشية أو فكر ظلامي ، يهبها أملاً بسعادة آجلة في الفردوس الأعلى ،

متناسين في ذلك الدور التنويري للدين الإسلامي ، والقوة التوفيقية الدافعة له باتجاه التغيير نحو حياة إنسانية أفضل

٢-١-٤) ضعف التفقه في الدين الإسلامي

لما كانت مسألة الأمن الفكري معقدة وشائكة في مقابل الأبعاد الأمنية الأخرى التي تتسم بالوضوح ، ، فالفكر المنحرف أو الضال ، لا يكون واضحاً لكل أحد وفي كل وقت ، إلا أن مسبباته ومظاهره تكاد تكون ظاهرة للعيان عندما تتصل بجماعات التطرف والتشدد الديني ، الذي يبرز في ضعف معالجة وتوظيف الغايات والمقاصد الشرعية لدى بعض علماء الدين ومفكره ، والوصول إليها بطرق تخالف الشرع والأعراف والقوانين ، فضلاً عن التبسيط المخل لقضايا عظيمة وأمور جوهرية ، من خلال التركيز على صغائر الأمور ، وإيلائها بالغ الاهتمام على حساب الكثير من التحديات المجتمعية التي باتت تمس معتقد وحياة المسلم المعاصر، و يعكس ذلك حالة العجز عن التمييز بين الكليات والجزئيات ، وبين الفروع والأصول ، والتقاعس عن الأخذ العلم الشرعي من أهلة الراسخين فيه ، فضلاً عن حالة التناقض الفكري والسلوكي .

ولاشك أن مجمل هذه التوترات والاختلالات الدينية ، حالت دون تحقيق السلام المجتمعي في المنطقة العربية ، الذي فجر بدوره أزمة الفكر الإسلامي وجدلية الماضي والحاضر والمستقبل ، و صعوبة التواصل مع المقومات الحية و الخلاقة والفاعلة في كل منهم ، سيما فيما يتصل بمسألة التمايز والتفاعل مع معطيات الواقع المعاصر وما يحمله من انحرافات وتناقضات ، ومسألة الجفاء الذي يحكم العلاقة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون والتأرجح ما بين الوفاء للأصول والأخذ بتقدم الغرب .

٢-٢) غياب الأمن الشخصي و المجتمعي والقومي

شهد العالم في الألفية الثالثة متغيرات نوعية متسارعة ، انتقلت البشرية جمعاء فيها من مرحلة الاستقرار والأمن العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة ، إلى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع الهيمنة الأمريكية ، وتواطؤ الاتحاد

الأوروبي معها ، للسيطرة على مقدرات وثروات الشعوب ، وإخضاع الفقير والنامي منها للمزيد من السيطرة والتبعية والتخلف والتهميش ، كما هو حاصل في دول آسيا وأفريقيا والعراق وفلسطين ولبنان ، بغرض رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية ، وإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وتفكيكه وإخضاعه وفقا لرؤيتها السياسية وأجندة مصالحها الخاصة ، مما أثار حفيظة وفكر المواطن العربي خصوصا في سياق التجاوزات والتدخلات الدولية الآتية :

٢-٢-١) تنامي الأطماع الأجنبية بمنطقة الشرق الأوسط

يمر العالم الإسلامي والعربي بحقبة تاريخية بالغة الخطورة ، مليئة بالتحديات والفرص التي اختزلت الكثير من دول وأنظمة ومؤسسات المجتمع العربي في نظام رأسمالي عالمي ، سمح لدولته الراعية (أمريكا) بالهيمنة الاقتصادية على موارد وثروات الشعوب ، فضلا عن استفرادها في إدارة الظروف والمتغيرات الراهنة التي حوت / وستحول أقاليم عربية عديدة لأزمات مفتعلة و مفتوحة على جميع الاحتمالات ، بدءا من بث الأفكار السامة و الفرقة وتفكيك الروابط بين المجتمعات العربية والإسلامية ، و انتهاء بمحاولات التفتت والانحياز المجتمعي الداخلي ، فضلا عن تعميق مظاهر الطائفية و الأثنية والعائلية والدينية والطبقية وخلافها التي ترافقت مع أزمات سياسية واقتصادية مفتعلة ، بغرض تدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية ، في سياق مشروعها الوهمي للشرق الأوسط الكبير ، وذلك في تحدي سافر للمنظومة الدولية ، قوض النظام المؤسسي الدولي ، واسقط العديد من قواعده المؤسسية ، بدءا من الأمم المتحدة و مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الحقوقية ، ووصولاً إلى تفرغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضوعية الحيادية ، التي ورثت الكثير من مظاهر الحقد والعداء والكراهية لدى أبناء الوطن العربي ، ما لبثت أن ولدت أفكار ثأرية رافضة وناقمة للأجندة الخارجية ، وما تحمله من إسقاطات نفسية تؤسس أرضية خصبة للفكر المنحرف .

٢-٢-٢) الانكسار العربي وضعف إرادته الدولية

تعد الإسقاطات النفسية للأفراد وما تعكسه من انحرافات فكرية أيا كان نوعها ، هي مدعاة للإخلال بمفهوم الأمن العام الشامل دينيا وفكريا وتربويا واقتصاديا واجتماعيا ، وكلها في الجملة محفزات نحو التأخر والتقهقر ، وعدم الأخذ بأسباب الحضارة المكسوة بالازدهار والنماء .

وفي ظل أزمة السلام المجتمعي العربي والإسلامي والعالمي ، واستمرار الصراع والانكسارات العربية في ظروف دولية ، لم يعد للقانون أو توازن القوى فيها أي دور أو مكانة وما تحمله من إسقاطات نفسية واجتماعية ، اندفع كثير من الشباب إلى الاستقالة الاجتماعية من الحياة إما عن طريق الانتحار بطريقة مختلفة ، وإما بالانغماس في عالم الرذيلة والمخدرات والمجون ، وإما بالانخراط في تنظيمات منحرفة فكريا ، أو الانخراط في عالم الجريمة المنظمة التي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة ، حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات ، تمثلت في سهولة انتقال السلاح عبر الحدود ، مما شكل تهديدا مباشرا لمبادئ ومقومات الأمن الشخصي للأفراد ، وقضى على قيم التآلف والرحمة والعطف والقيم الروحية التي تفتح أمام النفس الإنسانية أبواب الأمل في الحياة الكريمة ، وتخفف عنه معاناة حضارة البعد الواحد .

٢-٢-٣) التسليح النووي في الشرق الأوسط

تشكل الترسانة النووية الإسرائيلية المتقدمة ، والسلاح النووي الإيراني ، عاملا تهديدا للمنطقة العربية ، و مؤشرا حل في استقرارها ومستقبلها ، فضلا عما تبعها من زويعة أمريكية مستمرة ، وتدخل سافر في الشأن العربي بدعوى حظر التسليح النووي في المنطقة ، والتي تصاعدت وتيرتها إلى حد تطبيق العقوبات الاقتصادية ، وفرض الحصار ، وشن العمليات العسكرية على بعض الدول العربية لمجرد الشك بتملكها للسلاح النووي ، ولا يخفى علينا أن هذه السياسات لا تخرج عن كونها مجرد خيط مسبحة للأهداف الأمريكية في المنطقة لتحقيق مصالحها الخاصة .

وفي سياق التوترات التي تشهدها المنطقة ، تحولت - أيضا - الخصومة المستترة بين القطبين النوويين (إسرائيل وإيران) إلى صراع مفتوح على الهيمنة في الشرق الأوسط ، وكانت النتيجة ، بروز تحالفات غير متوقعة بين بعض الدول العربية و لاعبين من غير الحكومات ، كالحركات والأحزاب السياسية (حزب الله وحماس) لتخرجها إلى دائرة التأثير الإقليمي ، كما تفاقم خطر اندلاع مواجهة عسكرية كبرى لسلسلة من العوامل الأخرى المتقاطعة مع المصالح الغربية ، كارتفاع أسعار النفط وهزيمة الغرب في العراق ولبنان وغزة فضلا عن اختلال التوازن الإستراتيجي لميزان القوى في المنطقة للصالح الإيراني .

٢-٣) إشكالية الإسلام السياسي المعاصر

يمر العالم الإسلامي مؤخرا بمرحلة حرجه وفارقة ، كشفت عن مواطن خلل بالغة الخطورة في العقل المسلم ، تحمل في ثناياها تهديدا للوحدة الوطنية والولاء والانتماء السياسي والقومي ، كمحصلة لمفاهيم وممارسات خاطئة خاصة مع حروب الخليج المتكررة والتحدي الصهيوني و الأحداث الدامية في كل من فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان ، وما تبعها من صور التبعثر والتمزق والانفراط ، والسقوط الهائل لكثير من الإيديولوجيات والأفكار والشعارات .

مما أفقد سيادة الدول العربية الكثير من مقوماتها ، وزاد من فعل الدول المتطورة وحقها في التدخل الإنساني ، الذي جعل المسلم المعاصر في حالة بحث عن أطر فتوية بديلة لمفهوم المواطنة الواحدة المشتركة ، وهو ما استرأب منها السياسيين والمفكرين و النصوصيون ، وتم عزوها إلى الآتي :

٢-٣-١) الاستعمار الحضاري المهدد للوحدة الوطنية والقومية

إن استعمار العقل العربي والإسلامي ، لفرض النموذج السياسي والحضاري الغربي ضمن إستراتيجية فكرية لتحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بدأت بتوظيف بعض أبناء التيار الإسلامي ، لإعادة تفسير الإسلام ، وتصحيح تلك التفسيرات ، لتسييسه بما يتناسب والتشريعات الغربية ، وهو ما يمثل نوع من الاستعمار

غير المسبوق تاريخيا ، فالتعددية المذهبية ، كانت قائمة في المجتمعات الإسلامية منذ القدم ولم تكن حازا بين الشعوب ولا مانعا للانتماء والوحدة الوطنية والقومية إلا مؤخرا ، خصوصا بعد أن استباححت القوى الأجنبية (الدولية والإقليمية) توظيف واستخدام السلاح الطائفي والمذهبي والإثني في حروبها وصراعاتها المتعددة الممكنة والأزمة خلال العقود الثلاث الماضية ، كان للخارج بتدخله و تأمره والعناصر المستجيبة له ، دور ضالع في تقسيم المجتمع العربي لمزيج مركب من هويات متجزئة وطنية وعربيا ودينيا ، ترفض فكرة الانتماء لكل هذه الهويات أو البعض منها ، وتستبجح العنف بأقصى معانيه وأشكاله لتأكيد إحدى هذه الهويات ، حتى أصبحت الأفكار والممارسات ، تصب كلها في أطر فتوية موجهة ضد الآخر في الوطن الواحد ، بل إن الأطر السياسية وحركات المقاومة القائمة للاستعمار الأجنبي في المنطقة العربية ، تظل هي الأخرى محكومة بمواصفات فتوية مهما كانت أعمالها وشمولية إنجازاتها.

٢-٣-٢) تعزيز التباينات المجتمعية

في زخم صراع و تدافع الأنساق الفكرية والمذهبية والعقائدية ومنظومة المصالح السياسية والاقتصادية والإعلامية المحلية والإقليمية ، لم يتوانى الغرب عن اللعب بالتباينات المجتمعية وإثارة النزعات الطائفية والوقوف بترسانته السياسية والإعلامية والاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة خلف الكثير من الطوائف المذهبية والتيارات المعارضة ، وفقا لإستراتيجية فكرية تركز الانقسام والتشردم والمواجهة السياسية لدى هذه التيارات بدلا من الحوار الهادف والبناء مع حكوماتها ، فضلا عن بث العديد من أشكال التغريب والاستلاب الحضاري ، للسيطرة على العقل العربي وإسلامي ، كونها من أسهل الطرق والأساليب الغربية الحديثة للاستعمار والهيمنة على الأنظمة الإسلامية والشعوب والثروات والموارد المتاحة دون الدخول في مواجهات عسكرية مكلفة أو مساءلات قانونية دولية ، حتى صارت الحروب في المنطقة العربية هي حروب للأفكار قبل أن تكون حروبا عسكرية تقليدية ، تستهدف السبي الحضارية والفكرية الإسلامية ، لإعادة تشكيل المجتمعات وفقا للنموذج الغربي ، وفق شعارات ليبرالية علمانية

ديمقراطية مشوهة ، فرُغت من محتواها و مضامينها الأصلية حتى تحقق ممارساتها العملية أحندة المصالح الغربية في العالمين العربي والإسلامي ، موظفة الفكر العربي ضمن فضاء سياسي دولي يدار من قبل الغرب .

ومع كل هذه التناقضات ، نجد أن الفرصة كبيرة لتكوين بؤر متطرفة ، ينحرف فيها الجيل الجديد سواء لليمين أو لليسار ، فالتطرف لا يكون بفكر الإرهاب المعروف وإنما قد يكون متشكل على هيئة انحلال أخلاقي وبعد عن التعاليم الإسلامية لدى البعض .

٢-٣-٣) الافتقار للنموذج السياسي الإسلامي المعاصر

يكن التحدي الحقيقي الأكبر الذي يواجه الفكر الإسلامي اليوم في التعامل مع الغرب ، الذي أصبحت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمثله في المنطقة العربية جيوشها وإسرائيل ، وهو تحدي من شقين ، الأول سياسي عسكري ، والآخر ثقافي فكري ، وهو ما يعنينا هنا ، سيما مع مطالب التغير والقبول بالنمط الحضاري الغربي الذي يمسح الأمة ، ويذهب بإنسانيتها وتميزها وخصوصيتها إلى حد الذوبان في النظام العولمي الجديد الذي بات يناقض استقلالها السياسي .

إن واقع الإسلام السياسي على تنوع حكوماته و حركاته وتياراته في العالمين العربي والإسلامي ، لا يزال يعاني الكثير من القضايا والإشكاليات التي تتصدرها إمكانية وجود تيار إسلامي مستنير ومعتدل ، يستطيع التفاعل بإيجابية مع تحديات ومجريات الواقع المعاصر وفي القلب منها مسألة القدرة على صياغة مشروع سياسي حضاري إنساني ، يستجيب لحاجات الفرد و متطلبات الأمة ، وما يتفرع عنها من أهمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ، والتفاعل المثمر الخلاق مع الحضارات الأخرى ضمن الثوابت .

أما من حيث التحرك السياسي العربي والإسلامي ، لاحتواء ومعالجة هذه الإشكالية السياسية ، وعلى ضوء السياق الدولي والإقليمي والمحلي المؤثر في قضايا الإصلاح السياسي الأخير، نجد أن المقترح الخارجي للتحويل الديمقراطي المرتبط بالهيمنة الامبريالية الغربية ، وأسلوب الضغط والإكراه للتفوق التقني والعسكري ، ما زال يلعب دورا مؤثرا في

تحريك العامل الداخلي مع صعود كبير للحركات الإسلامية قد يشكل خطرا على التحول الديمقراطي جراء التبعية السياسية والاستلاب السياسي الداخلي لصالح الخارج ، كون المبادرات الأمريكية والأوروبية لم تحقق تجسيدا حقيقيا للديمقراطية ، بل أدت إلى عكس الشعارات التي تنادي بها ، جراء تنامي الانتهاكات الغربية ألا إنسانية في العالم الإسلامي ، فضلا عن تراخي ولا مبالاة النظام المؤسسي الدولي وهيئاته المختلفة .

وتجدر الإشارة هنا ، أن الديمقراطية لم تشكل في التاريخ العربي الذي يعج بالثورات الشعبية والتصدي للاستعمار مطلباً شعبياً ، ولم توجد على مر التاريخ قوى وشرائع منظمة ومؤثرة ومعبأة نفسياً وإيديولوجياً لكي تطالب وتكافح من أجل تطبيق المفاهيم الليبرالية ، ولكن عدم انتظام المجتمعات العربية في سياق سياسي جذاب ، سيما في سياق العولمة ، فأن التغيرات المدركة من قبل الشعوب العربية للعالم الخارجي مع تبدل المناخ العالمي وهيمنة الليبرالية كمطلب شعبي جارف لا يمكن الوقوف أمامه أو رفضه ، فهي تبدو هائلة ومؤثرة على المستوى الفكري ، ولم تسلم المنطقة العربية من شظاياها التي استعمرت الخيال العربي خصوصاً مع غياب مؤسسات المجتمع المدني المعززة للسلام المجتمعي والوحدة القومية ، في وقت لا زالت تتنامى فيه المنظمات الإنسانية الضاغطة غير الحكومية في الخارج ، وحركات المعارضة المؤثرة في وعي الأفراد على نحو كبير .

وأمام هذه التحديات ، تجد الأمة العربية والإسلامية نفسها ليس أمام تاريخ جديد ، ولا أمام تاريخ يعيد نفسه ، وإنما أمام تحديا عسيرا ، يستهدف الأرض والعقل معا ، فالصورة التي يقدمها الإسلام السياسي الراهن للمواطن العربي ، يعكس أزمة الفكر الإسلامي المعاصر بوجه عام ، وهي أزمة التعددية بمظاهرها المختلفة الفكرية والدينية والسياسية والثقافية والفكرية واللغوية والعرقية ، والصورة الذهنية لذاته والآخر التي سكنت عقول الكثير ، والمواقف العربية تجاهها والتي لم تخلو من بعض الانحرافات والأخطاء التي اعترت المسيرة السياسية ، فاختلطت بعض الأمور أمام شباب الأمة ، واحتلت بعض مقاييسها وموازينها وغابت منطلقات أساسية في مشروع بعثها الحضاري ، وهذا ما يفسر أزمة الإسلام السياسي المعاصر .

٢-٤) إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج

إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ليست بال حديثة ولا وليدة اللحظة ، وقد تحدت مؤخرا في صيغة العلاقات بين الدول التي تتفاوت في مستواها بحسب اللحظة السياسية وقوة الدول وموقعها ، ولكن هذه العلاقة الجدلية ازدادت حدتها بعد التغيرات المذهلة في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال ، فضلا عن تعدد مستويات الداخل والخارج وعناصرها المؤثرة من دول ومنظمات وهيئات وقوى وطنية خارجية معارضة وخلافه ، وهي علاقة ليست إيجابية على الدوام أو سلبية مدمرة ، وإنما المعيار أقيمي هو الذي يحدد إيجابية أو سلبية هذه العلاقة .

وعلى المستوى المعرفي ، كانت إشكالية العلاقة مع الآخر المختلف بقيمة ورؤاه وتصورات و سياساته ، قد طرحت ثلاث مسارات للتعامل مع ذلك الآخر ، وهي كالتالي :

- الأول : التعامل مع الآخر من خلال معرفة دفاعية ، تنحو باتجاه التمحور على الذات ، ورفض العلاقة مع الآخر كليا بغرض درء الخطر عن الذات وتحصينها من الاختراق ، وقد أدى هذا الاتجاه تدريجيا إلى نشوء تيارات وأحزاب وتنظيمات سياسية إسلامية متشددة تنبذ الحوار مع الآخر و تتبنى سياسة العنف .
- الثاني : اتجاه التمازج و التماهي مع الآخر ، والقبول به كاملا دون اعتبار للمعطيات الواقعية المحلية ، وقد عبر عن نفسه في صيغة أحزاب وقوى سياسية ليبرالية .
- الثالث : اتجاه توفيق هجين يجمع انتقائيا ما بين الاتجاهين السابقين ، عبر عن نفسه في صيغة أحزاب وتنظيمات قومية ، وما زال متوجسا من الشعارات والمبادئ الغربية التي تعكس تاريخ طويل من ازدواجية المعايير الدولية والكيل بمكيالين .

ولما كان تأثير الخارج المختلف على الداخل ، يتوقف على مدى تماسك الداخل وقوته ومنعته وانسجامه ، نجد أن هذا المنحى لم يعد كافيا في ظل التغيرات العالمية الواسعة ، وبات متطلب انسجام الداخل مع منطق وثقافة وسياسة العالم الخارجي عنصرا مؤثرا في تخفيف حدة التأثير الخارجي ، بالإضافة إلى مدى قدرة الداخل بثقافته وسياساته ومصالحه

الإستراتيجية على التأثير في الخارج حتى وإن كان من خلال زاوية بسيطة ، حيث مازالت الذات العربية تعاني من عجز عن الفعل بسبب عقدة النقص والدونية من الغرب المتفوق علما وتكنولوجيا ، وهو ما دفع البعض إلى الاتجاه المعاكس خصوصا في سياق تغريب واستعمار العقل العربي المسلم وذوبانه في النموذج الحضاري الغربي للثأر من هذا النموذج الغربي المتغلغل على مستوى بعض الأنظمة والعقول العربية والإسلامية ، عبر تنظيمات دينية متشددة ومؤثرة ، تتبنى سياسة العنف والعنف المضاد مع دولها ، كما بدأت تزرع عدد من المفاهيم التي تحرك الجيل العربي الجديد الآن ، وهي مفاهيم تضع اللوم على " الآخر " في كل أسباب المشاكل والسلبيات المجتمعية ، وتحمل "أجندة عملها" دوما محاربة الآخر ، حتى على المستوى المحلي ، فاستبدل الانتماء القومي والوطني بالهويات الطائفية والمذهبية والمناطقية ، وأسلوب الحوار في تغيير وتحسين الواقع بسياسيه تسودها الرؤية الواحدية ومنهج المواجهة اللفظية والرفض الإيديولوجي الحاد للانفتاح على الآخر ، فضلا عن رفض الاحتكام للقوانين الوضعية ، وجميعها مرتكزات قوية لانبثاق تيارات و تنظيمات سياسية متجددة تعالج الواقع بمضمون خاطئ ، وبمنطق يفرق ولا يجمع ليس داخل الوطن الواحد فحسب بل وبين جميع البلاد العربية والإسلامية.

٢-٥) إشكالية الاستقرار الاقتصادي والمالي

بات الاقتصاد العالمي اليوم اقتصاد القرية الواحدة ، مما فرض تحديات اقتصادية على مستوى الاختيارات العربية والإسلامية للإصلاح والتطبيق الهادف ، لمعالجة الضعف الاقتصادي وما ترتب عليه من مشكلات مجتمعية وتحديات اجتماعية سيما على مستوى الثالوث الخطير ، الفقر والجهل والمرض ، فضلا عن مقاومة حالة اليأس المترتبة عليها ، التي دفعت بالكثير من الشباب إلى الوقوع في شباك الجريمة والضياع والتطرف ، لعدم القدرة على التكيف والتأقلم .

و بات العالم أجمع ، يقوم على مبادئ السوق والتبادل التجاري والإعلامي والتكنولوجي ، وانتهت بموجبه كثير من مفاهيم الاستقلال والصياغات المحلية لمفردات الحياة ، وتشكل وعي بالوجود المشترك ، الذي يصنعه البعض ويستهلك

إنجازاته البعض الآخر في إطار ما يسمى بالعملة وتحدياتها المعرفية والأخلاقية والأمنية ، مما اثر سلبا على الاقتصاد المحلي والإقليمي .

وفي السياق نفسه ، عززت تداعيات العملة من سوق العمل الهامشي والأسواق الخلفية بعد تراجع الإنتاج الوطني ، وانتشرت الشركات متعددة الجنسيات التي لم تقطع الطريق على السلع المحلية فحسب ، بل ساهمت في رفع الأسعار ، و يشكل انخفاض إنتاجية الفرد في العالم العربي الذي وصل إلى أقل من نصف مثيله في كوريا الجنوبية (**United**

Nations Development Programme : 2006) تحديا خطيرا ، فضعف كفاءة رأس المال المادي ، أدى إلى تقييد النمو العام ، الذي تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم فضلا عن موجة الكساد الاقتصادي التي أعقبت ضياع مدخرات الكثير في انهيار أسواق الأسهم المحلية والإقليمية والعالمية ، وهي نتيجة حتمية ومتوقعة لدمج المنظومة الدولية في وحدة اقتصادية محورها الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أفضى الوضع بمجمله ، إلى حرمان الكثير من فئات المجتمع سيما الأجيال الجديدة مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الكريمة فضلا عن تعميق حالي الفقر والبطالة ، وهما من منظور تنموي لا يقتصر على انخفاض مستوى الدخل ، وعدم التمكن من تلبية الحاجات الأساسية للفرد ، بل يعنيان نقصا في القدرات البشرية اللازمة ، لتحسين قدرة الفرد والأمة على الصمود أمام التحديات والتغيرات العالمية المتسارعة ، خصوصا وأن الحكومات العربية ، باتت موردا للخدمات أكثر منها مشجعا على الإصلاحات المجتمعية المطلوبة ، لتحقيق لتنمية المتوازنة والمستدامة ، مما أسهم في تعميق حالي السلبية والفراغ المجتمعي ، لاستيعاب تلك التحولات الاقتصادية أو مقاومة آليات الهيمنة والاستغلال والتبعية للحضارة الغربية ، كخيار إستراتيجي للتححرر من حالة التخلف الاقتصادي .

٦-٢) تحديات الأمن البيئي

أحدثت الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي الحديث ، اختلال بيئي كبير ، دفع ثمنه العالم أجمع ، جراء التدهور الخطير في الطاقة الإنتاجية للطبيعة المزدوجة الاستخدام ، وازدياد معدلات التلوث التي حولت منافع العلم إلى أضرار أو

أخطاء في عصر يكتنفه الكثير من التهديدات البيئية والإنسانية ، فضلا عن مخاطر اكتشافات ثورة التقنية الحيوية والهندسة الوراثية والكيميائية والنووية وتطبيقاتها على الكائنات الحية والمصادر البيئية ، التي فتحت أبوابا أمام مخاطر تكنولوجياه كبرى على الإنسانية جمعاء ، كانت موصدة في المجتمعات السابقة ، حيث هناك الكثير من الكوارث التي تسمى طبيعية اليوم ، يمكن النظر إليها على أنها نشاطات من عمل الإنسان نفسه جراء عجزه عن السيطرة على عناصر الأنظمة والبرامج التي ينشئها ، وتسرع في تطبيقها على نحو واسع دون تجربة آمنة أو برهان موثوق على سلامتها للأجيال الحالية أو القادمة .

كما أفرزت الحداثة إمكانيات جديدة للقوة ، زادت من مقدرة العنف والإرهاب لدى شبكات الإجرام المنظم أو التنظيمات الإرهابية المزودة بقدرات عالمية على الإيذاء ، لتوافر قدر كبير من المعارف في مجتمعات المعرفة ، سهل من استعمالها السيئ بيسر وقدرة عالية على التطبيق والتخفي عند التنفيذ ، الذي قد يصل إلى درجة القتل الجماعي بغازات سامة أو مواد بيولوجية محلية بسيطة الإعداد والتركيب دون إمكانية المحاسبة أو المسألة القانونية من قبل النظام الدولي وهيئاته ، فضلا عن القوة النووية المفرطة للدول العظمى التي باتت تسيطر وتسير الكثير من دول العالم ، وتتحكم في أمور ومصائر شعوبها مما عمق من مشاعر الخوف والتهديد لدى أبناء المسلمين ، فضلا عن تولد أحاسيس طاغية معادية للغرب والأطراف المتعاملة معه بدأت تستأثر بشكل كبير على تفكيره وتوجهه وسلوكه .

٢-٧) أزمة الهوية الثقافية الإسلامية المعاصرة

تمثل الثقافة مجموعة القيم والمبادئ التي تشكل الوعي الفكري للفرد ، و توطر هويته وسلوكه الاجتماعي مما يميزه عن غيره من أفراد المجتمعات الأخرى ، وفي إطار العولمة والحداثة وتطور وسائط الاتصال والتدفق الحر للمعلومات ، غزت الكثير من الثقافات الدخيلة عقيدة وثقافة المجتمع العربي والإسلامي على نحو بات يهدد منظومته الثقافية ومشروعه الحضاري .

وإزاء ذلك ، شهدت الساحة الثقافية مؤخرًا - خصوصًا في السياق العربي - نقاشات حادة حول حوار الحضارات والثقافات ، ولا تفتأ كل يوم عن تنظيم تظاهرات علمية ومبادرات سياسية في هذا الاتجاه ، مما يعكس وعيًا واضحًا وموضوعيًا بالمصاعب والاختلالات التي تعاني منها الأنسقة العربية التواصلية مع الثقافات الأخرى ، وعلى الأخص الثقافة الغربية المهيمنة ، ولعل مكن الإشكال في العلاقات الدولية القائمة بما فيها الجوانب الثقافية ، تُعزى إلى صعوبة صياغة معادلة تأليفية تقاربيه لحقيقتين هامتين ، تواجه النظام و الإنسان العربي وهي .

● إما القبول ، و من ثم التكيف السلبي مع الحضارة الغربية ، والإبقاء على حالة التصادم وعدم الانسجام والتغريب ما بين حقيقة الالتزام الجماعي الكوني ، عبر توحيد الأنظمة المعلوماتية والاتصالية و الاقتصاد العالمي ، والقبول بالنموذج الحضاري المهيمن القائم على اعتبار إنه حضارة بشرية جامعة .

● أو رفض مفهوم الحضارة الكونية ، والدعوة للإقرار النظري والمعياري بحق الثقافة الإسلامية وغيرها من الثقافات الأخرى في مشروعية الاختلاف والتمايز والاحتماء بحق الخصوصية والمضمون أُلقيمي .

و الواقع ، أنه حتى القبول بالحقيقة الأولى ، لا تخلو أيضا من الرفض والانتقاد الشديدين ، كون الحضارة الكونية مشرعة من الغرب ، و تعزز أحادية الهيمنة الأمريكية / الأوروبية ، ومفروضة بالضغط والإكراه لتفوقه التقني والعسكري ، فضلا عن ازدواجية المعايير التي تعمل وفقها في التعامل مع القضايا الإسلامية .

وما بين تلك الحقيقتين ، حقيقة الرفض ، أو القبول بتلك الحضارة الكونية المعاصرة ، وقفت الكثير من الأنظمة العربية وشعوبها موقف المراقب عن بعد ، وليس المشارك في تحديد الأبعاد المرجعية لهذه الحضارة إيديولوجيا وفكريا ، حيث أن مضمون هذه الحضارة الكونية وقاعدتها أُلقيمية ، تتوافق أساسا مع الحضارة الإسلامية ، بل أن مبادئها من حيث تكريس مبدأ حقوق الإنسان ، وضمان الحريات ، وترسيخ أخلاقيات التسامح والسلام والتضامن والأمن و المساواة و العدالة الاجتماعية ، تتفوق الحضارة الإسلامية عليها

وجراء التخلف الحضاري وما أوجده من فراغ ثقافي وفكري فضلا عما أفضت إليه العولمة من امتزاج بين الثقافات ، وانتقال الأفكار والمعارف بطريقة غير متكافئة ، نجد أن الكثير من الثقافات التغريبية الوافدة ، أوجدت حالة من التبعية والاستلاب الفكري للإنسان العربي ، وفقدان خصوصيته و معالم هويته ، كما عملت على استقطاب القدرات و الكفاءات المتميزة منه باتجاه الخارج .

ويرى المراقبون ، أن عامل التقليد والمحاكاة في حالات أخرى ، شكلت تهديدا على منظومة القيم الثقافية المحلية ، لتدني المعايير الروحية و الأخلاقية لبعض الثقافات والفلسفات الدخيلة كالوجودية والماركسية والوضعية وغيرها من المذاهب المتسارعة الخطى بسبب التقدم العلمي والمعرفي ، حيث أن تأثيرها لم يعد يقتصر على عقلية ونفسية وإرادة المواطن العربي ، الذي أصبح تابعا لها لعجزه عن التقدم عليها ، بل امتدت في تأثيرها أيضا إلى فلسفته الروحية السماوية كجزء من القوة العقلية ، مما حجمه عن التفاعلات القومية أو التمثيل بمنظومتها القيمية ، ومن ثم التقليل من شأنه و انحسار دوره لتطوير فكر حضاري وإنساني ثري يجمع ما بين الأصالة والمعاصرة ، كما فعل فلاسفة الإسلام في العصر الوسيط .

٢-٨) تدني كفاءة نظم التربية و التعليم

يعد التعليم أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق السلام المجتمعي وأمنه الفكري ، ودون الارتقاء بمستوى التعليم في مختلف مراحله ، وتحديث العقل العربي والنهوض بالبحث العلمي ، يبقى الحديث عن الأمن الفكري والسلم الاجتماعي والتنمية الشاملة مسألة فارغة المحتوى والمضمون .

فضعف التخطيط للنظم التربوية ، قبط فاعلية النشاط الاجتماعي ، وتنخفض القدرة الإنتاجية بشكل عام لدى المجتمع ، لأن الفكر وتقدمه يرفع من مستوى القدرة على التفكير والبرمجة والتخطيط والإبداع ، لاستيعاب التحولات العالمية والمتغيرات الجديدة التي فرضت تحديات حضارية ، تطلبت وبدرجة كبيرة تجديدا ثقافية في المنظومة التربوية والفكرية للأمة الإسلامية ، لتحديث مناهجها في التغيير الذي يبنى على منطلقات الفكر الإسلامي ، ويتصالح معه لا

يحاربه ، بقصد التعايش والتفاعل الآمن والسليم مع معطيات العصر ، فالحركة الإسلامية ليست مشروعاً سياسياً فحسب بل هي مدرسة فكرية جهادية تسعى للارتقاء بالفكر الإسلامي والانطلاق به ، لتحديد الحياة الإسلامية بما يواكب مشكلات العصر وتحديات الحضارة ، وتكريس مبدأ الحوار وأدب الاختلاف ومنطق التقارب وقيم التلاقي والتعاون في زمن ، بات المسلم المعاصر فيه مهدد بأن يكون بلا دين أو هوية أو ثقافة ذاتية أو خصوصية قومية .

والمستقرى لأوضاع التربية والتعليم في الوطن العربي ، يجد أنها تتخذ مسارين :

- مسار العلوم الشرعية ، وتقوم على رسم طريقة واحدة للمتعلم في فهم الدين والحضارة الإسلامية ، وما زالت تقف عند فكر ورؤى وطرح واجتهادات علماء سابقين في مرحلة معينة من تاريخنا الإسلامي وبصيغ مثلى ، كانت تتفق و مشكلات وتحديات واحتياجات الحقب الإسلامية الماضية التي كانوا يعيشونها ، وهذا يعكس آلياته التقليدية ، التي عجزت عن تطوير رسالة تعليمية توافقية ، تحفظ خصوصية المحتوى ، وتواجه تحديات التجديد، خصوصاً أن ما يقدم للجيل الجديد لا يتجاوز بنية من التراتبية الصارمة التي تعزز ملكة الحفظ و التلقين للمعرفة في أدنى مستوياتها دون المشاركة في تحصيل و صنع المعرفة ألقه .

- مسار العلوم العصرية : وتدار برؤية غربية ، والمطلع على الحصاد الثقافي للمتعلمين ، يقف على عمق الهوة التي تفصل بين الرؤية الكونية للثقافة الإسلامية ، والحراك الثقافي الذي ولدته ماثقة الغالب للمغلوب ، حيث لم يكن الوعي بمفرده الذي خضع للتغير ، وإنما جوهر القيم والأخلاق ومستويات التفكير الحر ، خصوصاً في ظل فلسفة التعليم والتلقين في الوطن العربي ، حيث مازالت أساليب التعليم والتعلم القائمة ، تقييد حرية المتعلم في التفكير والنقد الموضوعي للمعرفة التي يتلقاها ، مما عمق من حالة التبعية والإذعان لهذه العلوم ، فالمتعلم كائن متلقي للمعرفة لا مشارك في صنعها أو تقييمها ، وهو ما يبرر حالة الاستلاب الثقافي أمام التدفق الحر للمعلومات ، عبر فضائها الشاسع وما آلت إليه من مخاطر في ظل غياب الفعل

الجماعي المدروس للصمود الثقافي مع الانفتاح الآمن والسليم على الثقافات والحضارات الأخرى بحسب الحاجة وبما لا يتعارض مع الهوية الثقافية والفكر الإسلامي .

وإزاء تلك المعضلة التربوية ، أتخذ النسق المعرفي الغربي ، بتنوعه ومقولاته ورؤاه المادية لله - عز وجل - والكون والحياة ، موقعا متميزا في نظم التربية العربية والثقافة الإعلامية ، مما أتلّف قداسة الوجود في بعض النفوس والضمائر والثقافة ، عبر إخضاع كل علم وكل فكرة وكل توجه إلى مقاييس كمية نفعية ، فالعلوم الإنسانية في طابعها العلماني الحديث وزخم الاكتشافات الخارقة والمكتسبات الهائلة ، ترفض أي مصدر آخر للمعرفة خارج نطاق الفحص الحسي المادي ، الخاضع للتجربة المخبرية أو المشاهدة .

كما دفعت أبعادها الأخلاقية والروحية والإنسانية المسلم المعاصر إلى متاهات عقائدية في تجاهل سافر للدين سواء في أصوله النظرية أو تطبيقاته الاجتماعية والسياسية ، حيث أمسى الجانب العقائدي معها من قبيل الشأن الشخصي الذي لا يخضع لمنطق البرهان الاستدلالي العقلي ، ومن ثم هو أقرب للخرافة من العلم ، وباتت معه القيم والأخلاق والمثل والمبادئ الإنسانية أبعاد متغيرة وغير ثابتة لصعوبة تقديرها بالكم ، ومما زاد من خطورة الوضع الانتقال الحر للأفكار والثقافات والمعتقدات ، واختزالها في الثقافة الغربية ، لتكون محورا لثقافة عالمية علمانية موحدة سيما مع غياب النظم التربوية المتقدمة البديلة لتلك الثقافة في المنظومة العربية والإسلامية .

المبحث الثالث

مقومات مواجهة أزمة السلام المجتمعي

لتحسين آفاق و مستقبل الأمن الفكري

إن تحقيق السلام المجتمعي في العالمين العربي والإسلامي ، يتطلب تضافر جملة من السياسات الداخلية الهادفة إلى معالجة المشكلات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأكثر الفئات الاجتماعية عوزاً وهميشاً ، فضلاً عن مدى تنمية رصيد القوة لدى الأمة الإسلامية ، عبر اقتناص الفرص الدولية السانحة ، لتغيرها باتجاه تصعيد دور فاعل لها على المستوى العالمي ، وتحتل قضية غياب الأيديولوجية في زمن الاستضعاف ، وبعث الاهتمام السياسي بالأمن الفكري والدفاع عن الهوية الإسلامية مكان الصدارة في الدراسات السياسية المستقبلية في عالمنا الإسلامي ليس من خلال الحفاظ عليها كما هي في ظل معالجات فقهية ماضية ولكن من خلال سياق شرعي مؤسسي جاد وفاعل ، يحررها من أسر الرؤية اللحظية ، ويعيد بنائها من استشراف واعي لأفق المستقبل ، للانتقال بها من حالي الرفض والاستلاب المعيقين لنمو هذه الهوية وتطورها ، والتوجه بها نحو المشاركة الإيجابية في العالمية ، وهو تطور طبيعي لمفهوم الفكر السياسي الذي أنتقل من النطاق العسكري إلى السياسي ثم الفكري والعلمي ، كما ظل سلامة الفكر مرتبطاً بقضية الأمن الوطني والقومي ، خصوصاً في عصر التكنولوجيا والاتحادات والتكتلات الدولية .

٣-١) المقوم الإيمان والأيدولوجي

لما كانت أزمة السلام المجتمعي في الوطن العربي هي بالدرجة الأولى أزمة فكرية وليس أزمة أمة ، وأن سائر الأزمات و الإشكاليات الأخرى ما هي إلا مضاعفات أو انعكاسات أو أعراض جانبية لها ، فالأمة الإسلامية ما زالت قائمة تعلن انتماءها للإسلام رغم محاولات التشردم والتقطيع والإفساد والتضليل ، لاستلابها ثقافيا وغزوها فكريا وتجهيلها إعلاميا ، لذلك ما تحتاجه الأمة في الوقت الراهن ، مشروع إسلامي عالمي تستطيع به مواجهة خطر العولمة ، لأنه وحده الذي يملك مواصفات عقائدية وتشريعية وثقافية وأخلاقية سليمة وصحيحة وقوية ، كون المشروع الإسلامي يمثل النموذج التفرد الذي ينسجم مع السنن الربانية في الكون ، ويتفق مع الفطرة الصحيحة والعقل الصحيح ، ويملك فضلا عن ذلك تجربة تاريخية عريقة وغنية ، صاغت حضارة علمية متميزة ما زالت آثارها ماثلة في كل مكان ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الجهاد الفكري والمراجعات الصادقة والدراسة المتأنية ، والوعي على خطورة الأزمة الفكرية والاستلاب الثقافي لتصحيح المسار ، وفتح المجال أمام الحوار والمناقشة والتداول والتفاكر الجاد المخلص الهادف من قبل المؤهلون ، لإعادة تجديد و بناء المنظومة الفكرية للنخبة المسلمة ، وتغذيتها بالإنتاج الفكري المأمول الذي يمكنها من صياغة الأوعية الفكرية لحركة الأمة ، وبعثها من سباتها الحضاري والفكري على اعتبارهم عقل الأمة الموجه والمرشد لحركتها ، لتدارك العقل المسلم وإعادة تشكيله ليكون في مستوى الإسلام هدفا ، ونقل العمل الإسلامي نوعيا في الواقع التطبيقي من الحسن إلى الأحسن بفضل الله .

الجدير بالذكر ، أن مراجعة الفكر الإسلامي والحركة والدعوة ، شغلت فكر العديد من المفكرين المسلمين والنخب المثقفة الباحثة عن حلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الإسلامي ، كما أن قضية تحديد الخطاب الديني ، أكتنفها الكثير من اللبس والغموض الذي خرج بها عن الصواب ، فمنهم من أستغلها كوسيلة للعبث بأصول الدين ، في حين فسرّها آخرون بالتوصل من تعاليم ومقاصد الشريعة الإسلامية ، وتمثل بدعة لم ترد في القرآن ولا السنة ولا السلف الصالح ، يستهدف منها إعانة أعداء الإسلام ، ومن ثم وجب التصدي لها ، في

حين وجد السواد الأعظم من المسلمين ، أن قضية مراجعة الخطاب الديني ، تمثل مطلب حضاري ورد فعل تلقائي لأحداث ومطالب خارجية ، وقلة فقط من وجد في مراجعة الخطاب الديني مطلب ذاتي نشأ بفعل حاجة الواقع الإسلامي وقضاياه التطبيقية الراهنة للمراجعة والتقويم والتصويب ، خصوصا في سياق التحديات المعاصرة .

أن عملية إحياء حسبة المراجعة و المناصحة والتصويب في حقيقتها ، هي الرجوع إلى الحق بنقائه وصفائه الأوليين ، وليس التراجع عن الثوابت والقيم ، وإنما هي جزء أساس من العمل على تجديد أمر الدين الوارد في الحديث الشريف " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها " ¹ والتجديد هنا لا يعني التغيير وإنما تجديد الفهم له والإيمان به ، وتزليل وتمثل تعاليمه على ضوء ظروف المجتمع ومشكلاته ، بقصد محاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ وظهر ، وإزاحة ما تراكم على صورته من تشويه وتحريف ، وذلك بإبراز تشريعاته و مقاصده السمحة ، واستحضار ما خفي وغاب ، وتجسيده للعلاقة بين قيم الوحي الموحاة وواقع البشرية المعاش ، لإعادة بنا الإسلام بصورته الأصلية الناصعة والمشرقة ، ليكون برهانا عمليا على خلود دعوة الإسلام وربانيتها وعالميتها وشمولها وصلاحتها لكل زمان ومكان .

وتنطلق مشروعية مراجعة الفكر والخطاب الديني وضروراته من المعطيات الآتية :

- ضرورة شرعية : لأن الاجتهاد بدلالته الفقهية والشرعية هو قسيم الوحي ، وضمان إثبات كون الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، ومن ثم فهو يعد فرض عين لمن توافرت فيهم شروطه ، كما يعد القول بإسقاطه كبيرة من الكبائر .

- المراجعة كضرورة حضارية : لارتباطه بآلية التفكير في إعادة بناء الأمة حضاريا ، ومراجعة مناهج تفكيرها للاستخلاف في الأرض وأعمارها ، وتصور الواقع المقبل انطلاقا من شرفة الواقع الحاضر سيما مع تضاعف وتيرة التحديات أمام الفكر الإسلامي ، والزيادة المطردة في مكيدة العقل الإسلامي وما تحيط بها من عراقيل وأثقال ومواريث تاريخية .

¹ رواه أبو داود في الملاحم .

● المراجعة كضرورة اجتماعية : وجزءاً أصيلاً تقتضيه المصلحة الإسلامية ، وواقع الحياة الإسلامية وعلاقات المسلمين بظروف المحيط الإنساني والبشري والحضاري المتواجدين فيه ، بقصد تجلية معالم المنهج الاجتماعي الإسلامي ، وتحقيق المعاصرة الإسلامية الفاعلة سيما القضايا الترويجية ذات الانجذاب البالغ ، التي أضحت من أبرز أبواب الغزو الثقافي ، واحتياج العقائد ، وتشويه الخصوصيات والهويات الفكرية والحضارية ، التي يمكن تداركها عبر الكشف عن القسّمات المميزة لمنهج الترويج الإسلامي (إسلامية الفنون المرئية) وحدود مغاييرته لبقية المناهج الاجتماعية وأساليب الترويج المعروفة في الثقافات والحضارات المعاصرة .

● المراجعة كمطلب نفسي : كون الجانب النفسي من الكيان الإنساني والبشري يمثل المدخل الأساسي في إحداث التبعية الحضارية ، و الباب الذي تسلكه الأفكار على مختلف مشاربها بما تحمل من خصوصيات متميزة لتستقر في الأعماق ، محدثة التغيير الداخلي المشوه للهوية الحضارية بمعناه الأعمق والشامل ، وما يصاحبه من اضطراب وتنافر مع المجتمع الأصلي ، الأمر الذي يؤكد أهمية التجديد ، لتبني المنهج الإسلامي في تحقيق الصحة النفسية ، من خلال توظيف قوة تأثير أبعاده الروحية والأخلاقية والسلوكية .

● المراجعة كضرورة طبيعة : إذ من خاصية الإسلام ومقاصده ، الاستجابة الطبيعية للتطور بما يحفظ على الأمة ذاتيتها الثقافية والحضارية لتحسينها من المسخ والتشويه ، ولاشك أن طبيعة الإسلام ومقاصده و حركيته وحيويته وتعامله مع بعدي الزمان والمكان ، وتنوع قدرته الفذة على استيعاب كافة قضايا الحياة ، تتلاءم مع هذه الضرورة ، ، مما يوازن النفس المسلمة ، ويحميها من الوقوع في أسر التقليد والتبعية للغالب .

وإذا كانت طبيعة المراجعة ومجالاتها في الفكر الإسلامي ، تتحكم فيها فريضة الاجتهاد المستمر لطبيعة الحاجات والمتطلبات والمشكلات المستجدة في ضوء ومعطيات كل زمان ومكان ، فأن الحاجة الموضوعية إلى البعث الحضاري ، و التخطيط العلمي الواعي للمناصرة ، وتقويم مسيرة العمل الإسلامي ، وكذا طبيعة العصر الذي يعيش فيه المسلمون

، تستلزم الأخذ بأصول الشرع (الكتاب والسنة) ، أصول الفقه ، مقاصد الشريعة ، فضلا عن استلهاام النموذج التشريعي في عهود الصحابة والتابعين وكبار الفقهاء والموروث الثقافي ، لتأصيل الفكر الإسلامي المعاصر ، وصون عهدة التكليف والميراث الثقافي لحفظ المسيرة الإسلامية وتسديدها .

٣-٢) بناء الشخصية السوية

تطمح النظم الثقافية الجيدة إلى تشكيل الشخصية السوية المطمئنة الفاعلة والواقعة ، من خلال صقلها نفسيا وفكريا وسلوكيا ، لأن بناء الشخصية السوية يمثل البناء الاجتماعي للوطن وللأمة ، كما بات تقدم الأمم رهنا بنتاج التخطيط الإستراتيجي الواعي لبناء الشخصية الفردية ، والعكس بالعكس.

وعطفا على ذلك ، فأن علاج علة الفكر : انحرافا ، واعوجاجا ، ومرضا ، لا تعالج بالوعظ الديني والنصح الإرشاد فحسب ، رغم أهميتهما لكن دون التعويل الكامل عليها ، إذ تظهر الحاجة ماسة إلى المعالجة بالاستنطاق الفكري والتوجيه العقلي لا العاطفي ، تساوقا والمعالجات النفسية والاجتماعية والأمنية ، لأن الوعظ والإرشاد والنصح كما يؤكد علماء النفس يخاطب العاطفة والأحاسيس لدى الإنسان ، وسرعان ما يتلاشى تأثيرها بزوال المؤثر ، كونها لا ترتقي إلى مخاطبة وجدان الفرد وجوهر فكره وزواياه الخفية المتحكممة في سلوكه المنحرف ، هذا في حال التعامل مع المنحرفين أخلاقيا ، أما من حيث انحراف العقيدة لدى البعض ، فأن العلاج بالدين والوعظ والتخويف والتهديد من عقاب الله لا يجدي معهم في الغالب ، كما يؤكد الدكتور عادل الشدي في دراسته المعنونة " مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده " لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب ودين ، ومن ثم يعظم تقربهم إلى الله بما يصيبيهم من الأذى والنكال ، وأسلوب الوعيد والتهديد للعودة إلى جادة الحق لا يزيدهم إلا إصرارا وإقداما على ما هم فيه من انحراف فكري وعقائدي إلا من رحمه الله .

٣-٣) المقوم التربوي

تعد التربية المتكاملة حجر الأساس في سياسات الأمن الإنساني والمجتمعي ، و هناك اتفاق كبير بين مقومات الأمن الفكري وأهداف التربية ، فالتربية لا تسمح بمحاربة الجهل وحسب ، بل تستهدف أشكال أخرى من عدم الأمن ، فهي تستهدف عناية الفرد بصحته وسلامته النفسية والفكرية والجسدية بصورة أفضل ، مما يسهل حصوله على العمل ، واندماجه كعضو فاعل في المجتمع المحلي ، فضلا عن زيادة الوعي والإدراك بالمخاطر والتهديدات المحدقة به ، وتهيئته الحكيمة للاحتياط منها ، والتعامل الأمثل معها سيما في زمننا الحاضر " زمن المخاطر " ، فضلا عن الحفاظ على هويته الثقافية الإسلامية بجميع مكوناتها وقيمها الدينية وفلسفتها التربوية في سياق العولمة وعالم المتغيرات ، من خلال إقامة نظم تربية وتعليم متطورة تجمع ما بين الأصالة والمعرفة ، تعنى بتكريس المبادئ التربوية التالية :

١. رسم الخط الفارق بين الإسلام وبين ما يتداوله الغربيون " الأصولية " لتصحيح فهم عالمية الإسلام وعظمته وتكامله كحضارة ونظام للحياة ، فضلا عن الاستفادة من حضارة الأمة الإسلامية في ولوج عصر العولمة والمعرفة بكفاءة واقتدار .

٢. تعزيز وتفعيل التربية القرآنية التي تقوم على الاعتدال والتوازن ، لتكون حاضره في وعي الأمة بما يساعد على إرساء أسس الفكر الوسطي الصحيح الذي يعصم من الانحراف والزلل ، والوقوع في مهاوي التطرف وشرك الإرهاب .

٣. ممارسة الاجتهاد ، والإقبال على التجديد والموائمة بين الواقع والنص الشرعي ، عبر دراسة مناهج السابقين وتطبيقها على العصر الحاضر ، ضمن ضوابط شرعية ثابتة ومعايير علمية مقبولة ، لمواجهة الثنائية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية جراء احتكاكها مع الثقافة الغربية الوافدة بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية .

٤. صياغة إستراتيجية تربوية ثقافية فكرية ، تكون قادرة على مجابهة تحديات العولمة ، بل التفاعل معها وصياغتها وفق القيم الآلهية وسنن الفطرة الإنسانية السليمة ، تتحدد من خلالها أولويات التربية ، وتعميق

مرتكزات الإبداع ، لتكون بديلا حضاريا للرؤية العالمية الوضعية وأدائها الهامة في مواجهة تحديات المستقبل .

٥. التجديد في الأنظمة التربوية ، فمستقبلها يتوقف على التجديد العلمي والثقافي والحضاري في أنظمتها المفاهيمية وأجهزتها وآليات التفكير فيها وطريقتها في التخطيط والإدارة ، فالتجديد الثقافي ، هو ما يقابل الجمود الثقافي في المفاهيم المتجددة التي تزود العقل بحياة وصحة في فهم الواقع ومتغيراته ، والزمن وتحولاته ، و التي يترتب عليها كيفية تنزيل الأفكار المؤثرة على الواقع المعاصر بصورة سليمة ، ، وكما في القاعدة الأصولية " الأحكام تتبع موضوعاتها " إذا التجديد الثقافي هو في المتغيرات وليس في الثوابت ، وفي الذي يقبل الاجتهاد وليس النص حيث لا اجتهاد أمام النص ، والتجديد الثقافي ، هو تجديد روح الأعمال في المناهج والعلوم المختلفة و بقصد تقديم البديل الإسلامي الناجح لكل ما قدمه الغرب ، لأن الحركة في الأفكار والمعطيات تتحقق في معاشة هذه الأفكار مع الواقع ومن غير هذه المعاشة تصاب الأفكار بالجمود.

٦. المثاقفة الراشدة مع الغرب ، فمن المؤكد أن الثقافة الغربية لها جوانب قوة وأصالة ، كما فيها مواطن ضعف وانكسار ، وكل ما نحتاجه معرفة شروط هذه المثاقفة ، حيث أن الفكر سجل بين الشعوب والحضارات ، ولكن شريطة أن يصب في صالح هوية الأمة ويكون عامل إثراء لها ، لا أن يكون تابعا لقطب خارجي أو معسكر مناهض ، أو مدعاة لتفشي الفرقة والتمزق والصراع بين المدارس والاتجاهات الفكرية والثقافية في المجتمعات العربية والإسلامية .

٧. رسم منهج علمي لنقل تراث الأمة وموروثاتها الحضارية للأجيال المعاصرة ، يجمع بين الأصالة والمعاصرة على نحو يحقق القيمة النفعية والفائدة البالغة منه ، في مواجهة التحديات العالمية وقضايا ومشكلات معاصرة لا سيما سلبات العولمة في بعدها الثقافي .

٣-٤) المقوم الحضاري

يحمل الدين الإسلامي الكثير من النظريات والأسس والمفاهيم الواضحة والمحددة لشئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والمعرفة ، ومسائل الدعوة ومشاركة المرأة والعلاقة بالمختلف الآخر ، وغيرها من قضايا النهضة المجتمعية التي تشكل في مجموعها قواعد مؤصلة ومفصلة ومساوقة للسقف الحضاري المعاصر ومتطلباته المتجددة ، كما تمثل انطلاقة مشرفة لمشروع حضاري إسلامي ، يتجاوز الكثير من التحديات الراهنة وآليات الهيمنة الغربية لتحقيق النهضة والإبداع ، لأن مصدرها الوحي الإلهي الذي يمثل علما ربانيا متزا في نظرتة الموحدة للكون والوجود والإنسان ، ويحتل أعلى درجات الصحة واليقين والشمول ، وهو ما يؤكد حتمية المشروع الحضاري الإسلامي ، كإستراتيجية ذاتية لمقاومة الهيمنة وشروطها غير المتكافئة ، للدخول الفاعل لا السلبي في العولمة ، وتحسين وتعديل موازين القوى المتحركة بها ، وتطوير فرص السيطرة على جزء آليتها ، وبالتالي الحد من الهيمنة والغطرسة الغربية وليس الانغلاق عنها بالكامل أو التسليم الكامل بها .

ولتحقيق الظهور الحضاري للأمة ، يستلزم الأخذ بالعناصر الفاعلة التالية :

١. التوسع في الحركة الاجتهادية السليمة ، لبناء أنساق المشروع الحضاري وفقا لمصدري الإسلام

الموحي القرآن والسنة ، و ما يدور في فلكهما من اجتهاد على مستوى التنظير والتطبيق ، وإذا كان

لا إشكال في الجانب الموحى ، إلا إن الجانب الاجتهادي ، يمثل جوهر الإشكال في تعثر المشروع

الحضاري المعاصر ، حيث لا يكفي لبناء هذا المشروع ، طرح صور التنظير والتطبيق الذي تم لحضارة

المسلمين في العصور الأولى والوسطى ، والتي تختلف بالتأكيد عن طبيعة ومتطلبات الحضارة الفكرية

والمدنية وتحدياتها المعاصرة ، أو تبني مشروعات حضارية مادية معاصرة ، تقوم على رؤية مختلفة

للكون والوجود والإنسان مخالفة للشريعة الإسلامية ، بل يتطلب قيام المشروع الحضاري الإسلامي

المكافئ للحضارة الغربية على حركات اجتهدا مرتكزة على فقه الشريعة الإسلامية ووعي متماسك بإنجازات ومتطلبات وتحديات ومشكلات العصر الحاضر .

٢. تأصيل وأسلمه المعرفة ، ونقصه بأسلمه المعرفة ، تمثل مبادئ الإسلام وتوجيهاته ومقاصده التي مصدرها الوحي والعقل المجبول على الفطرة النقية في إنتاج المعرفة العلمية والإنسانية أو عند التعاطي مع العلوم العصرية ، بغية إعادة النظر في العلوم والمعارف البشرية التي تسهم في التشكيل الثقافي ، وضبط أهدافها في تحريك آليات التغير الاجتماعي ، ولا يقصد بها تحويل الدارسين إلى علماء في الدين لمتابعة جزئيات الشأن الاجتماعي والثقافي أو سن الأحكام الصارمة .

٣. استثمار ظاهرة الصحة الإسلامية وعلمائها ومفكرها ، لتأصيل وتوطيد مرجعية عقدية ثابتة تساعد في صياغة الحقائق الدينية المجردة صياغة مبنية على معطيات الواقع الإنساني وما يزر به من تجارب نفسية واجتماعية واقتصادية ، وحقائق العلم الكوني ، وما تنجم عنه من تحديات ومشكلات ، بقصد إحداث التكيف المطلوب ما بين التطور الإنساني المحتم والعلوم والمتغيرات العصرية على نحو شرعي آمن.

٤. التخطيط الإستراتيجي السليم والواقعي لمجال الدعوة الإسلامية ، كأطر فاعلة للحركة الإسلامية بكل صور جهودها الدينية والتربوية والمؤسسية ، للانتقال بها من المحلية والخصوصية إلى مجريات التفاعل الحضاري الأوسع ، للتعريف بالحضارة الإسلامية ، كحضارة متفردة وتحررها من المشكلات الأيديولوجية والفلسفية التي تواجهها من قبل الحضارات والفلسفات الأخرى والمتشككين من المسلمين .

٣-٥) مقوم العدل الاجتماعي

تجسد العدالة الاجتماعية التقدير الصحيح والاعتراف الكامل بحقوق وجدارة كل فرد واحترامها ، بمعزل عن الاختلافات التكوينية بين الأفراد ، من خلال ممارسة الفضيلة والسلوك المستقيم في العلاقات السائدة بين الأفراد في المجتمع ، ويمثل جوهر العدالة حلم إنساني عام في القديم والحاضر والمستقبل أيا كان وضع الإنسان ومنطقته الجغرافية ومكوناته الحضارية ، وانتفاء العدالة الاجتماعية يعني انهيارا للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية ، وتأجيل استحقاقات اجتماعية واقتصادية كثيرة قد تقضي على مستقبل الأفراد والأمة ، فضلا عن تعميم مشكليتي الفقر والبطالة وتراجع القيم الإنسانية وانعدام الأمن .

ويعد مقوم العدل الاجتماعي من أبرز مقومات السلم المجتمعي ، وهو الذي يصنع البناء الاجتماعي المتناسك الذي يسعى نحو الوصول إلى مطامحه الحضارية وفقا لمعادلة تألفيه ، تحقق لفئات وشرائح المجتمع المختلفة بالتعايش الايجابي رغم تباين الأفكار والمواقف ووجهات النظر .

ومن السياسات الاجتماعية المنفتحة التي تسمح بالانفتاح والتفاعل البناء مع كافة فئات المجتمع ، وفقا لمقتضيات الواقع المعاش والتنوعات الاجتماعية ، نوجز التالي :

٢. تعزيز السياسات الأساسية الاجتماعية المتعلقة بمنظومة الحقوق الاجتماعية ، وتهيئة المناخ المناسب ، لتحقيق رفاهية الفرد و المجتمع ، وتحقيق الشخصية الحضارية ، من حيث حق العمل ، حق التعليم ، حق الصحة ، حق السكن ، والحق في المستوى المعيشي المناسب .

٣. تعميق ثقافة الحوار الاجتماعي البناء الهادف المستديم والمرتبطة بحرية التعبير بشكل سلمي تؤسس لحياة اجتماعية ووطنية سليمة ، وهو ما يمثل المدخل الأساسي لتحقيق السلم المجتمعي والعدل والرفاه للجميع ، كون هذه الانفتاح الاجتماعي ، يقلص من عوامل التفتت والتقسيم و الصراع والاختلاف والتباين الاجتماعي ، ويبحث دوما على البحث عن القواسم والمصالح المشتركة بين هذه التنوعات .

٤. إقرار مبدأ العدالة التوزيعية والتعويضية والاجتماعية ، لتقليص الفروق الطبقة بين فئات المجتمع ، عبر تحقيق مؤشرات عادلة في توزيع الدخول ، تساعد على تماسك المجتمع وحمايته من الظواهر الاجتماعية السلبية .

٥. ترسيخ قاعدة صلبة لاكتساب مفهوم العدالة الاجتماعية على المستوى المحلي ، عبر تحقيق الربط المطلوب بين التنمية البشرية والاجتماعية ، لتأكيد تكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية والاستثمارية على ضوء مقياس الكفاءة الجودة ، والحد من المحسوبية والوساطات غير المشروعة .

٦. تقديم الخدمات الإرشادية في الجوانب الاجتماعية والنفسية والقانونية ، لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والحفاظ على الكيان الأسري وتقوية الروابط بين أفرادها وبينهم وبين المجتمع المحيط .

٧. تعميق ثقافة الانفتاح الوطني ، ونشر ثقافة التسامح ، وترسيخ قيم التفاهم ، ونشر أدب الخلاف ، واحترام الرأي الآخر .

٣-٦ إقامة مجتمع المعرفة

تمثل مسألة حرية الفكر الإنساني ، منعطفاً بالغ الأهمية في الأمن الإنساني خصوصاً في مجتمعات المعرفة الحديثة ، وما إذا كان ولوج أعداد كبيرة من الأطراف إلى المعارف المتقدمة قد تحمل تطبيقاتها من الأضرار ما لا يمكن إصلاحه ، أم على العكس حيث يجب اعتبار التسارع في أخذ ونشر المعرفة ، دعماً لقدرة مجتمعاتنا على الضبط الذاتي ، فهي تواجه الأخطار ولكنها في نفس الوقت قادرة على صياغة العلاجات التي ستسمح بتلافيتها آتياً ومستقبلياً

وفي هذا السياق ، تؤكد كثير من الاتجاهات العلمية الحديثة ، على أنه لو تمكنت كل أمة من الاستفادة والنفاذ المدروس إلى المجموعة العالمية الواسعة للعلوم المتقدمة ، واستغلال ذلك لتطوير إمكانياتها العلمية بكل استقلالية ، فسيتمكن العامة من فتح نقاش شريف هادف حول الفوائد والمخاطر المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة ، كتنك

العلوم المتعلقة بالبيئة أو مستقبل الجنس البشري ، بشكل يمكن فيه اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بغرض تقييم العلاقة بين العلم والإنسانية ، وإصدار الأحكام الموضوعية حول جدوى إدخال هذه التقنيات في حياته اليومية .

ولما كانت مسألة الأمن الحقيقي الشامل في كافة أبعاده الفكرية والمادية مسألة نسبية ومعقدة ، وترتبط بالممارسة الحكيمة والوعائية ، لفحص المستجدات الراهنة والمستقبلية ، جراء حالة عدم الاستقرار ، وانعدام الأمن اللذين يمثلان النتيجة الاجتماعية والسياسية للتقدم العلمي والتكنولوجي ، فإن مجتمع المعرفة بمعلوماته ومعارفه يعد المجتمع الأكثر تسلحا لهذا التحدي .

فوفر المعلومات والمعارف من كل نوع جراء ثورة العلوم والتكنولوجيا ، تقدم دعما غير محدود للباحثين والمفكرين والمحللين القادرين على تعيين المخاطر وإدارتها ، فضلا عن استشراف الحن والكوارث واستباقها ، خصوصا إن تعقد الكثير من المخاطر ، تكمن في تفصل مقتضيات المدى القصير مع متطلبات المدى البعيد ، كما أن المعرفة والمعلومات ستشكلان أكثر فأكثر الموارد الإستراتيجية ، لمواجهة الخطر أو الحذر من وقوعه بامتياز ، سيما تلك الإستراتيجيات التي تنطلق من مسلمة المقاربة ما بين الماضي والحاضر ، والتميز ما بين الاستشراف والاحتياط من حيث الطبيعة الاحتمالية للمخاطر التي يستهدف اتقاءها ، أو المخاطر غير المقبولة أخلاقيا على الإنسان والبيئة .

فالاستثمار السياسي لكل إستراتيجية تنمية معرفية ، يعد أساسا لبناء مجتمع المعرفة المرتبط بالاقتصاد والسياسة والمجتمع ، كما يستهدف إقامة أشكال مستدامة وتشاوريه ، للاستخدام السلمي للموارد البيئية والطبيعية المتاحة بين المجتمعات المختلفة ، لكبح التهديد والصراع على الموارد ، وتدعيم القدرات الأخلاقية للعلماء ولتدريس العلوم ، وهي مهمة لا يمكن أن تتم بفاعلية من دون تعبئة علوم الطبيعة والمجتمع على نحو يحقق قيم لدى الفرد ، تؤهله لإصدار أحكام سليمة وأكثر حيادية وموضوعية و شفافية ، تشترط البرهان العلني على المستوى الدولي ، وليس فقط بواسطة الأدلة والتجارب العلمية التي تعود للحقل العلمي ، بل من خلال إطار موسع من حوار علني لتحديد المبادئ

السياسية والأخلاقية لتطبيقات هذه العلوم^٢، و تشجيع إقامة هيكليات للتواصل كلما كان ذلك ممكنا بين الأطراف الفاعلة المتعددة من العلماء والخبراء باعتبارهم مواطنين ، مما يحقق التوازن النفسي والبيئي المطلوب للفرد والمجتمع .

٣-٧) تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة

إن إحداث التنمية البشرية والمجتمعية المتوازنة والمستدامة ، تقدم تصورا موسعا للأمن ، يشمل كافة أبعاد الحياة الإنسانية من حيث : إيجاد أنظمة أمن اقتصادي ، اجتماعي ، صحي ، غذائي ، سياسي ، قضائي ، بيئي ، ثقافي ، وخلاف ذلك ، مما تمنح في مجموعها للأفراد العناصر الضرورية للعيش الكريم والأمن ، باعتبارها متركزة حول حاجات الفرد والسكان (للحماية من الفقر ، المرض ، البطالة ، الإحرام ، الاضطهاد السياسي والثقافي ، تدهور البيئة) سيما تلك التنمية المتسقة مع ثوابته الدينية والمجتمعية و خصوصيته الثقافية ، التي تأخذ بعين النظر الطابع المتعدد الجنسيات للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية غير العسكرية التي باتت تستهدف السلام الفكري والنفسي .

وتستهدف التنمية المتوازنة ، الأخذ في الاعتبار المحاور الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ممثلة بنوافذها البشرية و الاستثمارية والتعليمية والصحية والغذائية والمائية ، وكافة المرافق والخدمات التي ينبغي أن تسير بخطى متوازنة ، تأخذ في الاعتبار احتياجات كافة المناطق والمدن الكبرى والصغرى بالصورتين الجزئية والكلية ، فضلا عن إحداث التقارب بين الأهداف الآنية والمستقبلية التي تستهدف قدر كبير من تنوع مصادر الدخل الحقيقية ، والنهوض بكافة شرائح المجتمع ، لإدارة البنية الأساسية للتنمية وتشغيلها على أكمل وجه .

ولما كانت العقبات التي يواجهها المجتمع العربي في مجملها ، لا ترتبط بموارد دخله بقدر ما تشير إلى العجز عن تحويل تلك الموارد إلى تنمية بشرية متوازنة ومستدامة ، تحقق الانطلاق المؤمن للدولة ، لبناء مجتمعات معرفة علمية ، تضمن

² في النموذج التقليدي للقرار ، تقوم العلاقة مباشرة وشبه حصرية بين الكيانات الصناعية والحكومية من جانب والهيئات العلمية من جانب آخر ، ويبقى دور المجتمع المدني والجمهور المتلقي للتقنية سلبيا ، لذلك تعد أزمة الأخلاقيات العلمية هو في الواقع الصحو المتزايد للضمير السياسي للمجتمع المدني والرأي العام المحلي الذي أصبح أكثر تطلبا لكونه الأكثر اطلاعا .

تعبئة موارد الدولة مع تأمين استدامة هذه الموارد والمنظومات البيئية ، للاستجابة لحاجات الحاضر دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة.

وتؤكد مبادئ التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي على تشجيع إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة ، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية ، وزيادة الإنتاجية من خلال تحقيق الرعاية الصحية والوقائية الأولية للمواطنين ، وتحقيق الحماية الكافية للبيئة ، والمواد البيولوجية ، والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة . وتستهدف التنمية المستدامة اقتصاديا ، ضمان الإمداد الكافي ، والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات ، فضلا عن زيادة الكفاءة الاقتصادية ، لتحقيق النمو الاقتصادي و فرص العمل ، مع دعم المشاريع الصغيرة ، تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات ، وأخيراً تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الدولة والمجتمع .

المبحث الرابع

استنتاجات وتوصيات الدراسة

٤ - ١) استنتاجات الدراسة ذات المغزى السياسي والأمني

يعد الفكر الإنساني ، ركيزة أساسية في حياة الأمم والشعوب و مقياسا هاما لتقدمها وحضارتها ، وتعكس مسألة الأمن الفكري للحفاظ على هوية المجتمع ورصيده الثقافي والديني والحضاري ، أولوية هامة لتأمينه من الانحرافات الفكرية الهدامة ، التي باتت تستهدف التأثير في قنوات الكثير من الأنظمة والشعوب العربية ، لتعطيل مسارها الحضاري وشل حركتها الثقافية التقدمية .

وعلى ضوء العرض التحليلي السابق لأزمة السلام المجتمعي وانعكاساتها على الأمن الفكري ، خرجت الباحثة بعدد من الاستنتاجات ذات المغزى السياسي والأمني ، التي تتخذ من قولبة الثقافة الإسلامية وتشويه مبادئها ، مدخلا مناسباً لاختراق المجتمعات الإسلامية من الداخل ، وزعزعة استقرارها ، لتحقيق أهداف إستراتيجية مؤداها السيطرة على توجهات الأمة الإسلامية اجتماعيا وسياسيا . ومن هذه الاستنتاجات نوجز التالي :

١. إن توقف زمن الاحتياح والاستعمار العسكري ، لا يعني انتهائه حيث بقيت رؤى وأساليب الاستعمار كما هي ، وإنما استبدلت إستراتيجية الاستعمار الجغرافي وما تتضمنه من استثمار الأراضي ومصادرة خيراتها ، إلى الاستعمار الاقتصادي بربط حركة المال والأسواق في الكثير من دول العالم بالآلة الرأسمالية العالمية ، إلى الاستعمار السياسي بربط مصائر الأمم ضمن تكتلات وأحلاف تستترفها ، إلى استعمار فكري وثقافي يعد الأشد خطرا ، لاختراقه أمن وسلامة المجتمعات العربية والإسلامية من الداخل .

٢. إن الغزو الفكري للمجتمعات الإسلامية والعربية ، للطعن في أيديولوجيتها وتشويه منظومتها ألقيمييه ، لا يعد عملا عشوائيا بمحض الصدفة أو وليد اللحظة الحالية ، وإنما هو عملا مخطط ومنظم له ، تقف خلفه الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات ومراكز البحوث والدراسات العلمية ، التي تتخذ من الحرية الدينية ، والدعوة لعالمية الثقافة والفكر ، والترويج لمبادئ حقوق الإنسان غطاء لها ، لتمرير فكرها التحرري ومبادئها المنحرفة التي تتوافق وأجندتها الاستعمارية .

٣. إن العولمة والحداثة وتحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد الأمن الفكري ، تحمل في طياتها الكثير مما يهدد عقيدة و فكر وثقافة أمة بالكامل ، ولا يعكس موقف المشاهد أو الرافض أو المسائر لها موقف مناسباً للمثقف العربي والمسلم المعاصر ، لمواجهة تحدياتها الفكرية ، وحالة عدم الاستقرار التي تهدد بنشوتها ، سيما تلك الدول التي لا يؤهلها رصيده الثقافي والحضاري والديني على مجابهة الأفكار والمعتقدات الدخيلة تحت ضغط ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

٤. من المستقر علمياً وعالمياً أن الشباب لهم خصوصية يجب مراعاتها في صنع السياسات والبرامج العامة ، خصوصاً في عمليات الإصلاح بمختلف أبعادها ، سواء كان توجه تلك السياسات والعمليات الإصلاحية هو تصحيح الخلل في المحيط المجتمعي القائم ، أو كانت رغبة في استثمار قدرات الشباب ، فإن هناك احتياج إلى إحداث المقاربة المطلوبة بين هذه السياسات والبرامج وإرادة واحتياجات الشباب ، لتحفيزهم على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية والعمومية لمواجهة تحديات الألفية .

٥. إن التداعيات الثقافية للإعلام العالمي على قيم وتقاليد الشباب العربي ، قوضت من قدرة التنمية الثقافية على تفعيل المواطنة والانتماء ، وحولت تعدديتها الثقافية إلى أسباب للتراع بدلاً من الثراء ، فضلاً عن تكريس مظاهر التقليد والمحاكاة ، مما دفع بالكثير من الجيل الجديد للانفصال عن واقعة ، بالاندماج في حياة افتراضية ملونه تغذي خياله وتبتعد به عن واقعه المحدود غالباً .

٦. أن الاتجاه العريض في العلاقات والمعالجات على مستوى المنظمات الرسمية والمدنية والمجتمع والأسرة والأديبات المتوافرة ، لمواجهة تحديات العولمة وتفاعلاتها الجديدة على العقيدة والثقافة الإسلامية ، وتراجع الحس الأخلاقي ، مازالت تتحدد في إستراتيجيات الحجب والحصار لمصادر الخطر المرئي والمسموع ، ظناً منها بقدرتها على حماية الشباب من أخطار التدفق الحر للمعلومات ، غير مدركة أن

الحجب والحصار قد يكونا أمراً محفزاً على اختراق الممنوع ، ودافع لتعظيم الفضول لدى الجيل الجديد للمضي في المجهول .

٤-٢) توصيات الدراسة

لما كان التهديد الفكري لا يقاوم إلا من خلال الفكر السليم ، وسلامة الفكر مرهونة بسلامة المحيط المجتمعي الذي يعيش فيه الفرد ، فإن الحماية الفكرية هي مسؤولية منظومة متكاملة من جهات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وتربوية ، فضلاً عن المؤسسات الدينية والإعلامية وأولاً وأخيراً الأسرة ، وتدرج الباحثة فيما يلي عدد من التوصيات التي يؤمل أن ينتفع بها على أكثر من مستوى :

٤-٢-١) التوصيات الخاصة بالفكر الإسلامي

١. التأكيد على المفاهيم الفكرية والأخلاقية القويمة لدى النشء والعامّة ، وإبرازها عن تلك المنحرفة أو السلبية من خلال تحصين الفكر بالعقيدة الصحيحة .
٢. العمل على تعزيز الحركة الفكرية الفقهية في المجتمع الإسلامي وإثرائها من خلال ، رصد أوجه الاختلاف والتباين في الآراء ووجهات النظر ، لرسم الخط الفاصل ما بين الاختلاف الواقع بين المسلمين ، والتنوع والتضاد لإثرائها .
٣. بناء علاقة صحية مع الآخر ، خالية من عقد النقص والإهانة والانجرار الحضاري ، من خلال إطلاق عملية حوار مستمرة بكافة مستوياته وعناصره من منظمات وجمعيات وحكومات وهيئات دولية وغيرها .
٤. استيعاب المتغيرات والتحويلات الدولية القادمة ، لإعادة صياغة مضمون الخطاب الاجتماعي والسياسي ، بما ينسجم وضرورات الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي ، وترسيخ منظومة القيم ، والحس الأخلاقي الفاضل لدى العامة .

٥. تطوير الخطاب الفكري ، لتحديد خارطة لطريق التقدم الإنساني ، توجه رسالة إلى الخارج على نحو يحجز لنا مكانا لائقا في المجتمع الدولي مع توسيع القاعدة الاجتماعية للخطاب الاجتماعي والسياسي حتى يعكس واقع المصلحة الاجتماعية .
٦. مغالبة الحاجز النفسي ، وإلغاء القيود الاجتماعية المصطنعة التي تحول دون تفاعل الوسط الاجتماعي العام مع مضمون الخطاب السياسي والاجتماعي .

٤-٢-٢) التوصيات الخاصة بالمستوى الرسمي

١. بناء إستراتيجية وطنية تعزز حقوق المواطنة ، وترعى القواسم المشتركة التي تدفع باتجاه تتين الوحدة الوطنية ، و إنهاء أسباب القطيعة الاجتماعية " القبلية والفتوية والمذهبية " حتى تتحول معها التمايزات الثقافية والاجتماعية لعوامل بناء وإثراء للتجربة الوطنية بأسرها .
٢. دعم برامج التنمية عبر صياغة إستراتيجيات ثقافية هادفة ، لإبراز المفاهيم والقيم المضيفة والمتقدمة في ثقافتنا التراثية ، والعمل على ترسيخها في مجتمعاتنا العربية .
٣. إحداث التنسيق والتكامل المتميز في الأداء والبرامج والأنشطة بين الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية ، لدعم أدائها بالخبرات وإمكانات التعاون والتبادل المعرفي والثقافي
٤. تبني إستراتيجيات ثقافية مستقبلية مدروسة ذات رؤى محددة ، تستهدف بناء واقع جديد مستقل في ضمائر وعقول الشعوب العربية ، لمواجهة آليات العولمة المحتلة وتداعياتها الثقافية ، من خلال الاستثمار الجدي لوسائل الإعلام المختلفة .
٥. إنشاء مراكز استطلاع رأي مستقلة ، تعنى بالاتصال ثنائي الاتجاه مع الشباب مباشرة ، لتحقيق فرص الولوج إلى مواقع صنع القرار ، ونقل المعلومات لممارسة حق تمكين الشباب في السياسات الاجتماعية من زاوية :

- الالتزام بسيادة القانون ، واحترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة والترقي ، وتحريم ومكافحة الوساطة .
- تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة وحرية الرقابة الاجتماعية .
- دراسة القيم الحاكمة للشباب العربي في المرحلة الراهنة في كافة المناطق والفئات العمرية والاجتماعية المختلفة ، مع توفير فرص المشاركة المدنية .
- ٦. زيادة الاستثمار لتنمية وصحة الشباب ، من خلال تبني السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية ، من خلال تقوية العوامل الوقائية في المجالات التالية :
 - توفير الخدمات الصحية .
 - تبني برامج التعليم والتدريب العالية الجودة .
 - نبذ العنف بتطبيق الإجراءات الخاصة بممارسة العنف ضد المراهقين والفتيات والنساء و كذلك الإيذاء الجنسي والبدني للأطفال مع تأمين حماية أفضل للضحايا .
 - زيادة موارد وتقوية دور وزارات الشباب (والوزارات ذات الصلة) لتعزيز التنسيق الفاعل الخاص بإشراك الشباب في تقييم الاحتياجات ، ووضع السياسات والبرامج الملبية لها .
 - بناء وتعزيز ثقة الشباب بالذات ، لتمكينه من الاندماج الفعال في المجتمع ، عبر إكسابه الكفايات المعرفية والأدائية المناسبة لأسواق العمل ، والأدوات المناسبة لمواجهة الأبعاد السلبية للعمالة .
 - إيلاء الاهتمام الكافي للفئات والمجموعات المهشمة المعرضة للخطر (أطفال الشوارع ، الشواذ ، المدمنين ، السجناء واللاجئين) .

٤ - ٢ - ٣) التوصيات الخاصة بالمستوى الدولي

١. إظهار البعد الوطني للمطالب المجتمعية المطروحة ، والتقليل من إحالتها إلى الهيئات الدولية التي أصبحت لها حساسية خاصة لدى المواطنين بفعل الصراعات الدولية وازدواجية المعيار المعمول بها .
٢. التعامل بسياسة إيجابية مع مبدأ الضغط الخارجي ، عبر صياغة معايير دولية عامة تحت إشراف الأمم المتحدة ، لتأكيد المصالح الوطنية في المنظومة الدولية.
٣. تشجيع أنماط الإصلاح السياسي والتنمية ، مع تمكين فئة الشباب في إستراتيجيات وسياسات الإصلاح وطنيا وعالميا ، كإعادة النظر في بعض التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل الجديد .

٤-٢-٤) التوصيات الخاصة بالأبحاث

١. النهوض بمستوى واتجاهات البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية العربية ، لجمع المعلومات ، وتملك المعرفة المثلى التي تعين على الحدس والتنبؤ ببعض الميادين المستقبلية الجزئية أو الكلية ، لتوقع مكامن الخطر فيها ، وكيفية الحذر منها .
٢. تشجيع البحث النوعي في مدركات الشباب ومفاهيمهم (الخدمات والمبادئ الاجتماعية) وأولويات الخدمات والبرامج المقترحة من قبلهم .
٣. تشجيع البحث العلمي في مدركات الكبار ومفاهيمهم عن الشباب ورؤيتهم (مقدمو الخدمات ، الآباء ..)
٤. تشجيع الأبحاث الشاملة المتعمقة التي تضم العديد من فروع المعرفة وتبحث في تنمية الشباب في الوطن العربي .
٥. تعزيز الحصول على فهم أفضل لعلاقة الربط بين اتجاهات التنمية (الاتجاهات الاجتماعية) وبين رضاء الشباب .

٤-٢-٥) التوصيات الخاصة بسياسات الإصلاح والتطوير

١. ضرورة تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية ، لتنمية القدرات العقلية لدى النشء بما يحقق التزامهم بالضوابط الشرعية والاجتماعية التي تحدد السلوك القويم والبعد عن الهوى والانحراف .
٢. تشجيع أنماط الإصلاح السياسي والتنمية ، لتمكين فئة الشباب في إستراتيجيات وسياسات الإصلاح وطنيا وعالميا ، بغرض إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل الجديد .
٣. تدريب النشء على ممارسة الحياة الديمقراطية وفق مبادئ وأصول الشورى ، وتمكينهم من اكتساب المهارات الأساسية كمهارة الاتصال واتخاذ القرار .
٤. تفعيل دور الشباب ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ، وفي كافة عمليات التنمية باعتبارهم العمود الفقري للمجتمعات .
٥. بناء المجتمع المعلوماتي القادر على تمكين الشباب من إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها توسيع فرص العمل اللائق لهم .
٦. إحداث الإصلاح المؤسسي في قطاعات التربية والتعليم بما يتسق مع متطلبات العولمة ، من حيث تدعيم الشباب بالمهارات و الكفايات الحديثة .
٧. سد الفجوة الرقمية بين واقع التعليم الحالي ومتطلبات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية ، العامة والخاصة .
٨. تأهيل الشباب لسوق العمل ، عبر دراسة احتياجاته ، والنشاطات المرتبطة به من تعليم وتدريب بصورة مستمرة ، والمهارات العلمية والأدائية المطلوبة ، لإحداث المواءمة بينها وبين منظومة التعليم .
٩. إعطاء الأولوية القصوى للخدمات الموجهة للشباب و الفقراء والعاطلين عن العمل .
١٠. بناء قاعدة بيانات موحدة حول الشباب العربي ، يسمح استخدامها بمعرفة واقع مشكلات الشباب ، لرصد فئات الشباب المعرض للخطر ، وتنسيق الجهود مع الأطراف المعنية الرسمية والمدنية .

١١. فتح قنوات الحوار والتعارف لفتح الأجواء الاجتماعية أمام الأجيال الجديدة على مستوى الأسرة

والمجتمع لمناقشة ونقد كل ما يث على مستوى وسائل الإعلام ، وتمكينهم من التمييز السريع بين المفيد

والضلل فيما يقدم .

١٢. تبني السياسات والبرامج النفسية والتربوية ، التي تنبذ الانطواء على النفس مهما كانت مسوغاته

التاريخية والاجتماعية ، بحيث تنعدم نفسيا واجتماعيا مسألة الكانتونات والتقسيمات الأثنية والعرقية

والمذهبية في المجتمعات العربية والإسلامية .

مراجع الدراسة

- إبراهيم عبد الكريم : الاستشراق وأبحاث الصراع ادى إسرائيل ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الجليل ، (١٩٩٣)

- أحمد درويش : الاستشراق الفرنسي والأدب العربي (دراسات أدبية) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
- أحمد سميلوفيتش : فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ .
- أحمد عبد الحميد غراب: الإستشراق ، رؤية إسلامية ، الطبعة الثانية ، لندن ، المنتدى الإسلامي ، (١٤١١هـ)
- أحمد عبد الرحمن : من أخطاء المستشرقين وخطاياهم : نقد الاستشراق — دراسات تطبيقية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ٢٠٠٢ م .
- آل سعود ، نايف بن ثنيان: المستشرقون وتوجيه السياسة التعليمية في العالم العربي مع دراسة تطبيقية على دول الخليج ، الرياض ، دار أمية ، ١٩٩٣ م .
- أن فلوريني القوة الثالثة ، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية ، ترجمة تانية بشارة ، الناشر : دار الساقى ، بيروت ، ومركز البابطين للترجمة ، الكويت ٢٠٠٥ م .
- إدوارد سعيد : تعقبات على الإستشراق ، ترجمة وتحرير صبحي الحديدي ، الطبعة الأولى ، عمان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٦ .
- إرفن جميل شك : الاستشراق جنسياً ، ترجمة وتحقيق عدنان حسن ، الطبعة الأولى ، دمشق ، قدمس للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ م .
- إسماعيل أحمد عمارة : بحوث في الاستشراق ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ م .
- إسماعيل محمد : الاستشراق بين الحقيقة والتضليل : مدخل علمي لدراسة الاستشراق ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الكلمة للنشر ، ٢٠٠٠ م .
- أمير عبد العزيز : افتراءات على الإسلام والمسلمين ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ٢٠٠١ .
- إبراهيم ناجح : الإسلام وتحديات القرن الحادي والعشرين .. دعوة للتصالح مع المجتمع ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٥ م .
- أنور ، أحمد . الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، القاهرة : ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ .
- أفايه ، محمد نور الدين : العرب المتخيل صورة الآخر في الفكر العربي الإسلامي ، الوسيط ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠ م .
- الحساوي وائل : هيمنة الإعلام على بلاد الإسلام ، "دار غراسن" للنشر والتوزيع ٢٠٠٥ م .

- التوبة ، غازي : الفكر الإسلامي المعاصر " دراسة وتقويم " ، الكويت ، مكتبة الخلفاء الراشدون ، د ت .
- البارز ، شهيدة ، " العولمة والنوع الاجتماعي والمساواة في العالم العربي " في المرأة العربية والعولمة " القاهرة : دار نشر نور ، ٢٠٠٣ م .
- الليثي ، هبة . سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على اساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية ، القاهرة : مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، سيداج : ٢٠٠٤ م ، ورقة قدمت إلى المنتدى الإقليمي العربي للسكان ، بيروت ١٩ — ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ م .
- الطيحي ، أحمد شكر . مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، عدد ٣٧ ، ٢٠٠٠ م .
- المندي ، عبد السلام ، العولمة المضادة ، القاهرة : دار نشر سطور ، ١٩٩٩ م .
- برنار بوتيفو : الشريعة الإسلامية والقانون في المجتمعات العربية ، ترجمة فؤاد الدهان ، الجزيرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٧ .
- بالقاسم بوقرة : من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد : التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت الجهر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ٢٠٠٤ م .
- بوبر ، كارل : منطق البحث العلمي ، ترجمة محمد البغدادي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ م .
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ : نحو الحرية في الوطن العربي ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . الأردن المطبعة الوطنية ٢٠٠٤ م .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ : بناء مجتمع المعرفة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأردن : المطبعة الوطنية ، ٢٠٠٣ م .
- تقرير شباب العالم ٢٠٠٥ : الشباب اليوم وفي ٢٠١٥ نيويورك : UNDESA - دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- خفاجي ، باسم استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ، القاهرة ، المركز العربي للدراسات الإنسانية ، ٢٠٠٧ م .
- حسن حنفي : ماذا يعني علم الاستغراب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الهادي ، ٢٠٠٠ م .
- حسني حسن سليمان : الشباب المسلم والحضارة الغربية ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٥ م .

- خيرى منصور : الاستشراق والوعي السالب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠ م .
- حلمي ، كامليا ، مثنى الكردستاني ، : الجندر .. المنشأ .. المدلول .. الأثر ، الأردن ، جمعية دار العفاف ، ٢٠٠٤ م .
- سعد الدين السيد صالح : الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام : دراسة لأخطر العقبات التي تتعرض مسيرة الإسلام اليوم ، القاهرة ، دار عربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ م .
- سلطان ، جاسم : التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن ، المنصورة ، مطابع أم القرى ، ١٤٢٧ هـ —
- طه ، عبد الرحمن : الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٥ م .
- عفاف سيد محمد صبرة : المستشرقون ومشكلات الحضارة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ م .
- عرسان ، على عقله : المثقف العربي والمتغيرات ، الطبعة الأولى ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٥ م .
- عبد الرحمن ، طه : روح الحداثة : المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٦ م .
- عبد الرحمن ، طه : الحق العربي في الاختلاف الفلسفي ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، د . ت .
- لخضر شايب : نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٢ م .
- نعمات أحمد فؤاد : الإسلام في رأي الشرق والغرب ، الجيزة ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠١ ، ١٦٠ صفحة
- نور الدين أفاية : الغرب المتخيل : صور الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط ، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء) ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- مالك بن نبي : إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث ، الجزائر ، إصدار مسجد الطلبة بالجامعة ، د . ت
- محمد البشير الهاشمي مغلي : "مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب " ، الرياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

- فياض ، منى . " هل ثمة تغيرات طالت الأسرة العربية في السنوات الأخيرة " في المرأة العربية والعملة ، القاهرة : دار نشر نور ٢٠٠٣ م .
- فرج ، إيمان "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة " . القاهرة : مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، سيداج ٢٠٠٤ ، ورقة قدمت إلى " المنتدى الإقليمي العربي للسكان " بيروت ١٩ - ٢١ نوفمبر ، ٢٠٠٤ م .
- محمد فاروق الزين : المسيحية والإسلام والاستشراق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، د ت .
- محمد م . الأرنؤوط : مراجعة الاستشراق ، ثنائية الذات / الآخر نموذج يوغسلافيا ، الطبعة الأولى بيروت ، دار المدار الإسلامي ، ٢٠٠٢ م .
- محمود حمدي زقزوق : الإسلام في تصوّرات الغرب ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٧ م .
- مونتجمري وات : الإسلام والمسيحية في العالم المعاصر ، ترجمة عبدا لرحمن عبدا لله الشيخ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ م .
- نصري ، هاني يحي : منهج البحث العلمي ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ م .